مَنهج البَحثِ في الأدَبِ وَاللغة

تأليف

د.لانسوُن

د. أنطوان مَاييَـُه

ترجمة وتقديم

د. محمد مندُور

الكتاب: منهج البَحثِ في الأدَبِ وَاللغة

الكاتب: د.لانسوُن ، د. أنطوان مَايِيَــه

ترجمة وتقديم: د. محمد مندُور

الطبعة: ٢٠٢٢



الناشر: وكالة الصحافة العربية (ناشرون)

٥ ش عبد المنعم سالم – الوحدة العربية – مدكور- الهرم – الجيزة - جمهورية مصر العربية

هاتف : ٣٥٨٢٥٢٩٣ _ ٣٥٨٦٧٥٧٦ _ ٣٥٨٦٧٥٧٥

فاكس : ٣٥٨٧٨٣٧٣

http://www. bookapa.com E-mail: info@bookapa.com

دار الكتب المصرية

فهرسة أثناء النشر

لانسوُن. مَايِيَــه ، أنطوان

منهج البَحثِ في الأدَبِ وَاللغة / د.لانسوُن ، د. أنطوان مَايِيَــه,

ترجمة وتقديم: د. محمد مندُور – الجيزة – وكالة الصحافة العربية.

١٠٩ ص، ١٨*٢١ سم.

الترقيم الدولى: ٨ – ٤٩٧ – ٩٩١ – ٩٧٧- ٩٧٨

أ – العنوان رقم الإيداع : ٩٩١٥ / ٢٠٢٢

منهج البَحثِ في الأدَبِ وَاللغة



مقدمة

منذ سنتين، وقبل أن أترك الجامعة المصرية للإشتغال بالمسائل العامة، كانت وزارة المعارف المصرية قد فكرت في ترجمة كتاب نفيس يعالج مناهج البحث في العلوم المختلفة هو كتاب

«De la methode dans les sciences» المؤلف من جزئين يقع كل منها في نحو خمسمائة صفحة من الحجم المتوسط، نشرهما في باريس بيت النشر الشهير «فليكس ألكان».

وألفت بالفعل لجنة من أساتذة الجامعة كان كاتب هذه السطور من بين أعضائها وتوزعت اللجنة أبواب الكتاب، كل حسب إختصاصه، ولكنني لم أدر إلى اليوم ماذا أنجز زملائي، بل لا أعلم هل إبتدأوا العمل أم لا.

وهذا الكتاب يعتبر فريدًا في بابه لا لأن مناهج البحث في العلوم لم يسبق التأليف فيها ولكن لأن له ميزة جسيمة على ما يكتب عادة في هذا الموضوع الهام.

ومناهج البحث إنما يتناولها، عادة، الفلاسفة إذ يفردون لها في مؤلفاتهم بابًا أو جزءًا بإسم Methodologie، وفيه يتناولون الأسس الفلسفية لكل منهج في كل علم بعد الفراغ من تحليلهم لعمليات التفكير العامة. وإنه وإن تكن لتلك الأبحاث قيمتها إلا إنها في الغالب قيمة نظرية. وذلك لأن كاتبيها فلاسفة لم يتخصصوا في تلك العلوم المختلفة التي يتحدثون

عن مناهجها. ولما كانت الممارسة الشخصية شيئًا لا غنى عنه لتسديد الفكر النظري وإحكام مأخذه على الواقع، فإن كتاباتهم يمكن القول عنها بأنها ثقافة عقلية ورياضة للفكر أكثر منها قيادة عملية وتوجيهًا لخطى البحث.

وعلى العكس من ذلك الكتاب الذي نتحدث عنه، فقد طلب ناشره إلى أكبر العلماء في فرنسا أن يكتب كل منهم فصلًا عن منهج البحث في العلم الذي تخصص فيه وأفنى حياته في الكشف عن حقائقه حتى أصبح يتحدث في علمه وكأنه يروي ذكريات خاصة.

ويكفينا أن نشير من بين هؤلاء العلماء إلى أسماء خالدة كأسماء «دركايم» في علم الإجتماع و«مونو» في علم التاريخ و«ريبو» في علم النفس و«سالمون ريناخ» في علم الآثار وأخيرًا «لانسون» في الأدب و«مايية» في علم اللغة. وهذان الأخيران هما العالمان اللذان كان لنا شرف ترجمة بحثيهما وتقديمهما إلى القراء العرب في هذا الكتاب.

أما (لانسون) فأستاذ للأدب الفرنسي، تخرجت على يديه أجيال من الأدباء والباحثين الذين يكونون اليوم في فرنسا مدرسة عظيمة الخطر لأنها تجمع بين الإتجاه الفلسفي في النقد والدقة العلمية في البحث، حتى ليأتي ما يكتبه أفراد هذه المدرسة مزيجًا قويًا من التفكير والمعرفة الصحيحة. ولد هذا الأستاذ الكبير في مدينة أورليان سنة ١٨٥٧ ومات سنة ١٩٣٤ وإنه وإن يكن معروفًا قبل كل شيء بكتابه الضخم عن تاريخ الآداب الفرنسية منذ نشأتها إلى القرن العشرين، إلا أنه لم يقدم على تأليف هذا الكتاب ولم

يجمع دفتي الأدب الفرنسي في مجلد ألا بعد أن تناول بالبحث المنفرد كثيرًا من المؤلفين أمثال بوسويه وبوالو وكورناي وفولتير.

كما تناول طائفة من تيارات الأدب وفنونه. وكان آخر ما كتب، مجلده القيم عن المثل الأعلى الفرنسي في الأدب منذ عصر النهضة إلى الثورة الفرنسية. كما أن كتابه عن فن النثر يعتبر فتحًا جديدًا في تحليل عناصر الصياغة وموسيقى الإيقاع في النثر الذي يظن عامة الناس أنه يخلو من الوزن بعد أن إنفرد به الشعر.

وأما أنطوان مابيه وهو عالم لم تقتصر شهرته على فرنسا بل طبقت آفاق العالم. ولا نبالغ إذا وصفنا هذا الرجل بأنه ظاهرة بشرية خارقة للمألوف، فقد درس وكتب في فقه ما ينيف على أربعين لغة «هندو أوربية» من الأرمنية إلى الفارسية إلى اللغات الجرمانية واللغات الصقلبية بل والرومانية. وذلك فضلًا عما كتبه في فلسفة اللغات العملية، وبخاصة من الناحية الإجتماعية، إذ كان يعتبر اللغة ظاهرة إجتماعية قبل كل شيء، ولا تزال مؤلفاته مرجع الدارسين، وسنجتزىء هنا بذكر بعضها من مثل «لغات العالم» الذي أشرف على تأليفه مع الأستاذ كوهين، و«اللغات في أوربا الحديثة، و«اللهجات الهندو أوربية»، ثم مؤلفه الراسخ كالطود المسمى «مقدمة لدراسة اللغات الهندو أوربية دراسة مقارنة»، وأخيرًا مجموعة أبحاثه التي نشرها تلاميذه بعد وفاته في مجلدين بالغي الفائدة والإيحاء بإسم «علم اللسان العام وعلم اللسان التاريخي». أضف إلى ذلك مؤلفاته الخاصة عن كل لغة من لغات العالم مثل «بحث في تاريخ اللغة الإغريقية، وبحث في تاريخ اللغة اللاتينية»، و«نحو اللغة الفارسية» إلخ...

وقد ولد هذا العالم الكبير في سنة ١٨٦٦ وتوفي عام ١٩٣٦.

وإذا كانت مناهج البحث العملية موضع إهتمام الغربيين بوجه عام، فإننا نحن الشرقيين أشد منهم حاجة إليها، لعدة أسباب: منها ما يرجع إلى مزاجنا القومي ومنها ما يرجع إلى نظم التعليم في بلادنا. فالشرقيون عاطفيون كثيرًا ما تنشر مشاعر الجذب والنفور على تفكيرهم ضبابًا قد يعمي معالم الحق. وفي كثير، إن لم يكن في كافة البلاد العربية، لم تستقم بعد نظم التعليم بحيث تسفر عن عقل مكون يحتاط في التأكيد ويحرص على ملابسة الواقع، كما أن التحصيل لا يزال طاغيًا فيها على الفهم. وفي هاتين الحقيقتين القاسيتين ما يظهر حاجتنا إلى دراسة المناهج لعلنا نخرج منها بقيادة فكرية ضرورية.

ومناهج البحث ليست قيادة للفكر فحسب بل هي أيضًا، وقبل كل شيء، قيادة أخلاقية لأن روح العلم روح أخلاقية. وكما يخشى على الفرد الذي يزاول الحياة العملية من الإنحراف عن مبادىء الشرف كذلك يخشى من الخطر نفسه على من يزاولون أعمال الفكر بل ربما كان الخطر أعظم هنا، لأن وقائع الحياة قد ينبعث منها الجزاء. أما الفكر فإنه وإن يكن ضرر الإنحراف فيه أقتل، وخطره أوسع إنتشارًا، إلا أن الجزاء فيه قد لا يكون سريعًا ولا فعالا ولا أكيدًا، لأنه لا يعدو أن يكون فقد المؤلف ثقة القراء، وتلك مسألة هروب.

والمنهجان اللذان ننشرهما اليوم، فضلًا عن قيادتهما للفكر وتسديدهما للخلق العلمي، يفتحان في مادتي اللغة والأدب أبوابًا التفكير

بل وأبوابًا للبحث لم نطرقها بعد، لا في دراستنا لتراثنا العربي ولا في محاولتنا لخلق تراث جديد.

فنحن إلى اليوم لا نزال في دراستنا للأدب العربي لا ندخل فيه غير الشعر والنثر الفني أي الخطب والأمثال والمقامات والرسائل مع أن هذا ليس خير ما في التراث العربي، إذ اللفظية طاغية عليه ومادة الفكر والإحساس ناضبة فيه. وعلى العكس من ذلك كتابات المؤرخين والفلاسفة وعلماء الأخلاق والإجتماع والمتصوفين والمتكلمين الذين لا ندخلهم في تاريخ الأدب في حين لا يخلو مؤلف في تاريخ الآداب الغربية من الوقوف عند أمثالهم وقتلهم بحثًا. وبهذا يخرج دارس الأدب في أوربا بمحصول عقلي وعاطفي يسلحه للحياة عملية كانت أو نظرية.

ونحن في نقدنا للمؤلفات الأدبية بين أمرين: إما أن ننسخ طائفة من المعلومات المتناقضة غير المحققة التي جمعها الرواة والمتحدثون بين دفتي الكتب القدمة نعيد كتابتها أو ننقلها كما هي ثم نقدمها للطلاب والدارسين فلا يجدون فيها غناء ولا لذة، وإما أن نحاول التجديد فيسرف بعضنا في المدح أو القدح ويسوق طائفة من التأكيدات التي لا تستقيم في فكر ولا تستند إلى معرفة، وإما أن نقحم على الأدب العلوم والنظريات الأوربية الحديثة محاولين أن نلبسه إياها حتى ولو تمزقت من حوله أو ضاقت عنه، فمنا من يأتيه بنظريات علم النفس وعلم الإجتماع وعلم التطور حتى يحمله مايطيق وما لا يطيق.

ومنهج الأستاذ لانسون يقينا هذه الأخطار جميعًا. ولو لم يكن له من

فضل إلا أنه قد دلل على أصالة المنهج الأدبي وتميزه من غيره من المناهج ومدى الضوء الذي يستطيع أن يستمده من العلوم الأخرى لكفاه فائدة. أنظر اليه كيف يدعونا إلى أن لا نأخذ من العلوم الرياضية خططها ومعادلاتها بل روحها التي هي كما يقال روح أخلاقية بحتة. أنظر إليه كيف ينتقد بحق محاولة الأستاذ الجبار برونتير عندما طبق نظرية التطور على الأدب كما طبقها من قبله سبنسر على الأخلاق والإجتماع بعد أن وضع داروين أسسها العامة في عالم الطبيعيات. أنظر إليه كيف يقول أن الأدب ظلال ومفارقات قد لا تحتويها الألفاظ بغير الإيماءة الخفيفة والإيحاء البعيد. تأمل كل قضية من قضايا هذا العقل المشرق تجد فيضًا من الضياء الذي ينير لك حقائق الأدب بل حقائق الحياة الإنسانية والتفكير البشري.

واللغة التي هي مستودع تراث الأمم لا نزال نحن بعيدين عن إستخراج ما في حناياها من حقائق إنسانية عامة وحقائق خاصة للشعب العربي والعقلية العربية كما رسبت بها خلال القرون المليئة بالأحداث حتى ليصح القول بأننا لا نزال نعيش على ما خلفه علماء النحو والصرف والبلاغة الأقدمون. وعندما يدعي بعضنا التجديد لا يعدو، في الحقيقة، التطريز على ثوب خلق حتى أصبحنا أشبه بمن يرقص في السلاسل. وكم يذكرني سادتنا الباحثون في اللغة بفقير يصرف قرشًا إلى مليمات ليقرقع بها!..

لقد تقدمت الدراسات اللغوية في الغرب وإزداد الإهتمام باللهجات الحديثة التي نسميها عامية ونظن أنها لا تطرد على قاعدة ولا تستند إلى نحو. وأخذت الأبحاث تنهض على التاريخ من جهة والمقارنة من جهة أخرى. أما نحن فلا نزال جامدين عند اللغة الفصيحة ولا تزال أبحاثنا تقوم

على المنطق المجرد أو التأكيدات المسرفة، ولا تزال مسألة الصحة والخطأ محور مجادلاتنا اللغوية.

والمنهج الذي يقدمه لنا الأستاذ ماييه خليق بأن يبدد من العقول كل هذه الأوهام وأن يفتح للدراسات مجالات لم تكن تخطر لنا ببال. وقد خطط فيه بعد طول مراس طريقًا كاملًا لتناول اللغة منذ عناصرها الصوتية الأولى إلى حقائقها المركبة جملًا وفقرات.

هذه فكرة عابرة عن النفع الذي نرجوه من نشر هذين المنهجين في العالم العربي وقد أوضحنا قدر كاتبيهما وقيمة ما كتبا ووجه الإستفادة منها لدى القراء العرب. فله حق إلا أن يحقق الله ذلك النفع الذي نرجوه.

محمد مندور

القاهرة

منهج البحث في تاريخ الآداب

لانسون

ليس[1] المنهج الذي أحاول أن أعطي فكرة عنه من إبتكاري. وما هو إلا نتيجة لتفكيري في الخطة التي جرى عليها عدد من سابقيَ ومعاصريَ بل واللاحقين من الناشئين.

وهو بعد ليس خاصًا بالأدب الفرنسي الحديث فقد أخذ بهذا المنهج –في روحه ومبادئه العامة– ألفريد وموريس كروازيه Alfred et Matrice Croiset عندما وضعا تاريخ الآداب الإغريقية كما أخذ به جاستون بواسيبه Gaston Boissier في دراسته للأدب اللاتيني، وجاستون باري Gaston Paris وجوزيف بدييه J.Bedtier عندما أوضحا من معالم الأدب الفرنسي خلال القرون الوسطى[2]. وبفضله وضع في فرنسا الكثير

(١) كتب هذا المقال سنة ١٩٠٩ وروجع في مايو ويونيه سنه ١٩١٠. أما الهوامش فأحدث من ذلك بكثير.

(٢) وبإستطاعتي أن أضيف فردنان برونتيير Brunetiere لولا أن إتجاهه المنطقي الخطابي وإعتقاده بمبدأ النشوء والإرتقاء ومذهبه التقريري في النقد الأدبي والسياسي والإجتماعي والديني قد قادت أكثر من مرة هذه النفس القوية بعيدًا عن المنهج التاريخي النقدي فحاد عن الإستقراء المشروع. ومع ذلك ففي الكثير من مقالاته أمثلة تُحتذى نستطيع أن نتعلم منها كيف نبني الفكرة على أساس البحث العلمي الدقيق. وفي الحق أن هذا الرجل كان أستاذًا كبيرًا خطرًا على البعض نافعًا للكثيرين. لقد علم المواهب الصبر على العمل ولم يحتقر قط المعرفة الدقيقة. (المؤلف)

من الكتب الجيدة عن آداب اوروبا كلها بل وآداب العالم.

وإذا كانت ملاحظاتي تنصب بنوع خاص على الأدب الفرنسي منذ عهد النهضة، فذلك لأن معرفتي به أتم وتفكيري فيه مستمر، ثم لأنه بينما لا ينكر أحد فائدة المناهج الدقيقة في كل المجالات الأخرى، نرى الأدب الفرنسي الحديث مسرحًا لكل الأهواء وميدانًا لمعارك الشهوات، بل نستطيع أن نهمس بأنه ملجأ للكسالى. فكل إنسان يعتقد في نفسه الكفاية للحديث عنه، ما توهم أنه من ذوي الذكاء وما أحس بقدرته على الإعجاب والكراهية. ولكم من أديب يرى في «المنهج» شبحًا مخيفًا، وعنده أن لابد له من الدفاع عن لذته الخاصة وميله الشخصي ضد سطوته المميتة. وفي الحق أن تلك المخاوف وهم باطل.

نحن لا ننال من لذة القارئ الذي لا يطلب من الأدب غير تسلية رفيعة تتغذى بها نفسه وترهف، إذ من الواجب أن نكون نحن في باديء الأمر ذلك القاريء، وأن نعود فنكونه في كل حين. لأن البحث المنظم يكمل هذا النشاط ولكنه لا يحل محله.

هذا ونحن لا نريد أن نمحو أي نوع من أنواع النقد الأدبي.

فالنقد التأثري: **critique impressioniste** نقد مشروع لا غبار عليه، ما ظل في حدود مدلوله، ولكن موضع الخطر هو أنه لا يقف قط عند تلك الحدود. فالرجل الذي يصف ما يشعر به عندما يقرأ كتابًا مكتفيًا بتقرير الأثر الذي تخلفه تلك القراءة في نفسه، يقدم بلا ريب للتاريخ الأدبي وثيقة قيمة نحن في حاجة ماسة إلى أمثالها مهما كثرت. ولكن مثل

هذا الناقد قلما يمسك عن أن يزج بأحكام تاريخية خلال وصفه لأثر الكتاب في نفسه أو أن يتخذ من ذلك الأثر وصفًا لحقيقة الكتاب الذي يقرأه.

وكما يندر أن يجيء النقد التأثري خالصًا، كذلك يندر أن يمحي كلية، فهو يتنكر في ثياب التاريخ والقضايا المنطقية، وهو يوحي بمذاهب عامة تتخطى المعرفة الدقيقة بل وتتلفها.

ولذا كان من أهم وظائف المنهج أن يطارد هذا النقد التأثري الذي يضل جاهلًا بما يفعل وأن يطهر منه أبحاثنا. وأما النقد التأثري الصريح كمقياس للأثر الذي يخلفه كتاب ما في نفس ما فنحن نقبله ونستفيد منه.

وكذلك نحن لا نضمر للنقد التقريري: **Critique dogmatique** سوءًا وهو عندنا وثيقة. وذلك لأن المعتقدات الفنية والأخلاقية والسياسية والاجتماعية والدينية ليست إلا مظهرًا لإحساس شخصي أو وعي إجتماعي، وكل حكم تقريري على كتاب أدبي يبصرنا بنوع الأثر الذي خلفه ذلك الكتاب في شخص ما أو في جماعة ما ونحن، مع الحذر الواجب، نتخذ من هذا الأثر مصدر من مصادر تأريخ ذلك الكتاب. وكل ما نطلبه هو ألا ينتحل هذا النقد لنفسه صفة التاريخ، وألا يقبله الجمهور كتاريخ بينما هو في الغالب نقد أهواء وتحيز يتخذ من المذهب الذي يؤمن به مقياسًا يفسد حقائق الأفكار بل وحقائق الوقائع. نريد من كل ناقد قبل أن يحكم على بوسويه **Bossuet** أو فولتير **voltaire** بإسم مذهبٍ ما أو دين ما أن يأخذ نفسه معرفتهما غير ناظر إلا إلى أكبر ما يستطيع أن يجمع عنهما من معلومات وأن يحقق من علاقات. ومثلنا الأعلى هو أن نصل إلى

أن نعرض من بوسويه أو فولتير شخصية لا ينكرها كاثوليكي ولا خصم لرجال الكنيسة وأن نصورهما في صورة يسلم الجميع بأنها حقيقية. ولكل بعد ذلك أن يخلع عليهما من الصفات مايريد تبعًا لهواه.

التاريخ العام وتاريخ الأدب

تاريخ الأدب جزء من تاريخ الحضارة فالأدب الفرنسي مظهر لحياتنا القومية نجد في سجله الطويل الفني كل تيارات الأفكار والمشاعر التي إمتدت إلى الأحداث السياسية والإجتماعية أو تركزت في النظم، بل ونجد كل هذه الحياة النفسية الدفينة التي لم تستطع -بما فيها من آلام وأحلام- أن تتحقق عملًا.

وهمنا الأسمى هو أن نهدي أولئك الذين يقرأون إلى العثور في صفحة لمونتين. **Montaigne** أو في مسرحية لكورني. **Corneille** أو سونتا: «**Sonnet**» لفولتير على مرحلة من الثقافة الإنسانية الأوربية أو الفرنسية.

والتاريخ الأدبي يحاول أن يصل إلى الوقائع العامة وأن يميز الوقائع الدالة ثم يوضح العلاقة بين الوقائع العامة والوقائع الدالة.

وإذن فمنهجنا هو في صميمه المنهج التاريخي. وخير إعداد لطالب الآداب هو أن يطيل التفكير في ال «مقدمة للدراسات التاريخية» التي وضعها «لانجلوا» و«سينيوبوس»: **Langlois et Seignobos,** أو في الفصل الذي كتبه جبرييل مونو : **G.Monod** في المجلد الآخر من المجموعة التي أكتب لها الآن.

ومع هذا فثمة فروق هامة بين المادة العادية للتاريخ بمعناه الدقيق ومادتنا، وعن تلك الفروق تنشأ فروق في المنهج.

موضوع التاريخ هو الماضي، ماض لم تبق منه إلا أمارات أو أنقاض بواسطتها يعاد بعثه. وموضوعنا نحن أيضًا هو الماضي ولكنه ماض باق، فالأدب من الماضي ومن الحاضر معًا. النظام الإقطاعي وسياسة ريشيليه: **Richelieu** وضريبة المرور: **gabelle** وموقعة «أوستراتز». كل اولئك ماض نعيد بناءه وأما «السيد»: **Le Cid** و«كانديد» **Candide** فلا يزالان موجودين كما كانا في سنتي **١٦٣٦** و**١٧٥٩** وهما موجودان لا كوثائق محفوظات أو أوامر ملكية أو حسابات مبان في حالة تحجر ميتة باردة لا تمت إلى الحياة في أيامنا بسبب بل كلوحات «رامبرانت»: **Rembrandt** و«روبانس»: **Rubens** حية دائمًا متمتعة بخصائص إيجابية تحمل للإنسانية المتحضرة ممكنات لا تنفد في إثارة الإحساس بالجمال الفني أو الخلقي.

نحن في موقف مؤرخي الفن. مادتنا هي المؤلفات التي أمامنا والتي تؤثر فينا كما كانت تؤثر في أول جمهور عرفها. وفي هذا ميزة لنا وخطر علينا. وهي بعد حالة خاصة يجب أن تلاقيها وسائل خاصة في منهجنا.

نحن بلا ريب نتناول كالمؤرخين كمية كبيرة من الوثائق مخطوطة ومطبوعة ليست لها قيمة إلا كوثائق ولكنها كوثائق نستخدمها للإحاطة بالمؤلفات الأدبية موضوع دراستنا المباشر ولإلقاء الضوء عليها.

إنه لأمر دقيق أن نعرف «العمل الأدبي»، ومع ذلك فمن الواجب أن

نحاول ذلك التعريف. ومن الممكن أن نقف عند تعريفين لا يكفي أيهما منفردًا، ولكن كل واحد منهما يكمل الآخر بحيث ينشأ عن إجتماعهما تعريف يشمل كل مادة دراستنا.

يمكن تعريف الأدب بالنسبة إلى الجمهور، فالكتاب الأدبي هو ذلك الذي لا يُقصد منه إلى قاريء متخصص ولا إلى تعليم أو منفعة خاصة، أو هو ذلك الذي يعدو ما قُصد منه أولًا إن كان قد قصد منه شيء مما ذكرت ويخلد بعده فيقرأه جماهير من الناس لا تلتمس فيه غير التسلية أو الثقافة العقلية.

ثم إن الكتاب الأدبي يعرَف على الخصوص بطبيعته الذاتية. هناك قصائد مقصورة بحكم فنها على جمهور محدود جدًا ولن يتذوقها قط عدد كبير من الناس. فهل نخرجها من الأدب؟ وأمارة العمل الأدبي هي القصد منه أو التأثير الفني، هو جمال الصياغة وسحرها والمؤلفات الخاصة تصبح أدبية بفضل صياغتها التي توسع من قوة فعلها وتمد منها. والأدب يتكون من كل المؤلفات التي لا يدرك معناها وتأثيرها كاملين إلا بالتحليل الفني لصياغتها.

ومن ثم ينتج أننا نذهب من بين الكميات الكبيرة من النصوص المطبوعة بكل ما يثير لدى القارىء، بفضل خصائص صاغته، صورًا خيالية أو إنفعالات شعورية أو إحساسات فنية. وبهذا تتميز دراستنا عن الدراسات التاريخية الأخرى ويتضح أن التاريخ الأدبي ليس علمًا صغيرة من العلوم المساعدة للتاريخ.

نحن ندرس تاريخ النفس الإنسانية والحضارة القومية في مظاهرها

الأدبية وفي تلك المظاهر قبل كل شيء ونحن إنما نحاول دائمًا أن نصل إلى حركة الأفكار والحياة خلال الأسلوب.

وإذن فعيون المؤلفات (روائعها) هي محور دراستنا أو بعبارة أخرى إن كلًا منها مركز من مراكز دراستنا. ولكن لا ينبغي أن نعطي كلمة «عيون المؤلفات» معناها الحاضر أو الشخصي إذ لا يجوز أن نقصر دراستنا على ما نعتبره اليوم نحن ومعاصرونا «عيونًا»، بل كل ما كان يعتبر كذلك في يوم ما، أي كل تلك المؤلفات التي رأي فيها جمهور فرنسي مثله الأعلى في الجمال والخير أو في الحيوية. ولم فقدت بعض تلك المؤلفات خصائصها الفعالة؟ أهي نجوم خبت؟ أم أن أعيننا هي التي لم تعد تستجيب لبعض أنواع الإشعاع؟ إن من عملنا أن نفهم تلك المؤلفات الميتة ذاتها ومن أجل

ذلك يجب أن نتناولها على نحو يغاير تناولنا لوثائق المحفوظات، يجب أن نجعل أنفسنا قادرين على الإحساس بمزايا صياغتها وذلك بما نبذل من جهد في فهمها فهمًا يقربها إلى نفوسنا.

بعض صعوبات المنهج

هذه الخصائص الحسية والفنية التي تميز المؤلفات الأدبية هي «وقائعنا الخاصة» ونحن لا نستطيع دراستها دون أن نحرك قلبنا وخيالنا وذوقنا. وإنه ليستحيل علينا أن ننحي طريقة إستجابتنا الشخصية، كما أنه من الخطر أن نحتفظ بها. وهذه أولى صعوبات المنهج.

المؤرخ عندما يتناول وثيقة يحاول أن يقدر العناصر الشخصية فيها

لينحيَها، ولكن هذه العناصر الشخصية هي التي تحمل القوة العاطفية والفنية في المؤلف الأدبي وإذن من الواجب أن نحتفظ بها.

لكي يستخدم المؤرخ شهادة لـ «سان سيمون»: **Saint-Simon** يأخذ نفسه بتصحيح تلك الشهادة أي بحذف سان سيمون منها، وأما نحن فنحذف منها كل ما ليس بسان سمون. وبينما يبحث المؤرخ عن الوقائع العامة ولا يُعني بالأفراد إلا في الحدود التي يمثل فيها هؤلاء الأفراد جماعات أو يغيرون إتجاهات نقف نحن عند الأفراد أولًا، لأن الإحساس والإنفعال والذوق والجمال أشياء فردية. و«راسين»: **Racine** لا يهمنا فقط لانة يتمثل «كينو»: **Quinault** ويحتوي على «برادون»: «**Pradon** ويولد «كاميسترون»: «**Campistron**» بل لأنه قبل كل شيء «راسين». مزيج فريد من المشاعر التي أفصحت عن جمال.

يقولون إن الحس التاريخي هو حس الفروق، وعلى هذا النحو نكون نحن أمعن في التاريخ من كل المؤرخين فالفروق التي يلتمسها المؤرخ بين الوقائع العامة تمعن نحن فنلتمسها بين الأفراد. نحن نسعى إلى تحديد أصالة الأفراد أي الظواهر الفردية التي لا شبيه لها ولا تحديد. وهذه هي الصعوبة الثانية في المنهج.

ولكن مهما يكن الأفراد من العظمة والجمال فإن دراستنا لا يمكن أن تقتصر عليهم، وذلك أولًا لأننا لن نعرفهم إذا لم نرد أن نعرف غيرهم. فأكثر الكتاب أصالة هو إلى حد بعيد راسب من الأجيال السابقة وبؤرة للتيارات المعاصرة وثلاثة أرباعه مكون من غير ذاته، فلكي نميزه –أي نجده

هو في نفسه– لا بد من أن نفصل عنه كمية كبيرة من العناصر الغريبة. يجب أن نعرف ذلك الماضي الممتد فيه وذلك الحاضر الذي تسرب إليه، فعندئذ نستطيع أن نستخلص أصالته الحقيقة وأن نقدرها ونحددها ومع ذلك فلن نعرفه عند تلك المرحلة إلا معرفة إحتمالية، إذ لابد لكي ندرك كيفه وعمقه الحقيقين من أن نراه يعمل وينمي نشاطه، أي لابد من أن نتتبع تأثير الكاتب في الحياة الأدبية والإجتماعية. ومن ثم تأتي دراسة الواقع العامة وفنون الأدب وتيارات الأفكار وحالات الذوق والإحساس التي تملي نفسها علينا وقد أحاطت بكبار الكتاب وعيون المؤلفات.

ثم إن الخصائص التي تميز العبقرية الفردية ليست أجمل ما في تلك العبقرية وأعظمه لذاتها، بل لأنها تشمل في ثناياها الحياة الجماعية لعصر أو هيئة وترمز لها أي تمثلها. ومن ثم وجب علينا أن نحاول معرفة كل تلك الإنسانية التي أفصحت عن نفسها خلال كبار الكتاب، كل تلك التضاريس الفكرية أو العاطفية الإنسانية أو القومية التي يرشدونا إلى إتجاهاتها وقممها.

وهكذا نضطر إلى أن نسير في إتجاهين متضادين. نستخلص الأصالة ونوضحها في مظهرها الفريد المستقل الموحد ثم نُدخل المؤلف الأدبي في سلسلة ونظهر كيف أن الرجل العبقري نتاج لبيئة وممثل لجماعة. وهذه هي الصعوبة الثالثة في المنهج.

إن روح النقد علمية مستنيرة فهي لا تطمئن في بحثها عن الحقيقة إلى سداد ملكاتنا الطبيعية، بل تنظم خطاها تبعًا للأخطاء التي عليها أن

تتجنبها. وفي الملاحظات السابقة ما يساعدنا على تكوين مناهج التاريخ الأدبي إذ توضح النقط الأساسية التي نتعرض فيها للخطأ وفقًا لطبيعة موضوعنا وملابسات دراستنا.

وخاصية المؤلف الأدبي هي أن يثير لدى القارىء إستجابات في ذوقه وإحساسه وخياله ولكنه كلما كانت تلك الإستجابات أعمق وأوفر كنا أقل إستعدادًا لأن نفصل أنفسنا عن ذلك المؤلف. فالأثر الادبي الذي تحدثه فينا «أفيجينيا»: **Iphigenic** ماذا يرجع منه إلى «راسين»؟ وماذا يرجع إلينا؟ وكيف نستخلص من الأثر الشخصي الذي نتلقاه معرفة تصح عند الغير؟ أليس في تعريف الأدب نفسه ما يحصرنا في التأثرية؟

وإذا كان علينا أن نحاول وصف العبقريات الأصلية فكيف نستطيع أن نثق من الوصول بها إلى «ما لن يُرى مرتين»؟ وهل يمكن قط أن ندرك «الفردي»؟ هل نستطيع أن نصل إلى المعرفة بغير المقارنة؟ وأن نعرف إلا ما نجد له شبيهًا في أنفسنا أو خارجًا عنا؟ وأما ما دون ذلك فمن الممكن أن نلمحه وأن نشير إلى وجوده ولكنه لن يكون بالنسبة إلينا إلا «شيئًا ما»، نقول أننا نعرفه عندما نصف بعض آثاره التي نحس بها في أنفسنا أو يحس بها الغير. ولكن من يضمن لنا صحة تلك المعرفة وتمامها؟ من يضمن لنا أننا لا نصف «تين» «**Taine**» وأنفسنا بدلًا من «راسين» عندما نتحدث عن تأثير «راسين» في «تين» وفينا؟

وأخيرًا لكي نرد الخاص إلى العام ونحدد نِسب العنصر الفردي إلى العنصر الجماعي في مؤلف أدبي ونرجع العبقرية إلى مصادرها دون أن نحط

منها ونرى فيها مركبًا لا نقف به عند الجمع ونجعلها تعبر عن الجمهور المتضع دون أن نردها إليه –كم في كل هذا من صعوبات! وكم فيه من شكوك! ثم كم من دراسات دقيقة لابد من القيام بها! وفي تضاعيفها يمكن أن تنساب أهواؤنا الخاصة.

وعلى أي حال فموضع الخطر بالنسبة إلينا هو أن نتخيل بدلًا من أن نلاحظ، وأن نعتقد أننا نعلم عندما نحس. والمؤرخون ليسوا في أمان من هذا الخطر ولكن وثائقهم لا تعرضهم له بنفس النسبة، وذلك لأن الأثر الطبيعي العادي للمؤلفات الأدبية هو أن تحدث في القارىء تغييرات، وإذن فمن الواجب أن يُعد منهجنا بحيث يصحح من المعرفة وينقيها من العناصر الشخصية.

ضرورة التذوق الشخصي

ولكنه لا يجوز أن نبلغ بتلك التنقية إلى أبعد مما يجب.

وإذا كان النص الأدبي يختلف عن الوثيقة التاريخية بما يثير لدينا من إستجابات فنية وعاطفية فإنه يكون من الغرابة والتناقض أن ندل على هذا الفارق في تعريف الأدب ثم لا نحسب له حساب في المنهج. لن نعرف قط نبيذًا بتحليله تحليلًا كيماويًا أو بتقرير الخبراء دون أن نذوقه بأنفسنا. وكذلك الأمر في الأدب فلا يمكن أن يحل شيء محل «التذوق». وإذا كان من النافع لمؤرخ الفن أن يقف أمام لوحات زيتية مثل «يوم الحساب»: **ugement dernier** أو «حلقة الليل»: **Ronde de nuit** وإذا لم يكن ثمة وصف في قائمة متحف أو تحليل فني يستطيع أن يحل محل إحساس

العين فكذلك نحن لا نستطيع أن نتطلع إلى تعريف أو تقدير لصفات مؤلف أدبي أو قوته ما لم نعرض أنفسنا أولًا لتأثيره تعريضًا مباشرًا، تعريضًا ساذجًا.

وإذن فمحو العنصر الشخصي محوًا تامًا أمر غير مرغوب فيه ولا هو ممكن و«التأثرية» أساس عملنا. وإذا كنا نرفض أن نعتد بإستجاباتنا الخاصة فإننا لا نفعل ذلك إلا لكي نسجل إستجابات الغير، وهذه الأخيرة وإن تكن موضوعية بالنسبة إلينا فهي شخصية بالنسبة للمؤلف الذي تريد معرفته.

لنحذر جيدًا من أن نتصور، كما نفعل عادة، أننا نعمل عملًا علميًا موضوعيًا عندما نأخذ في بساطة بتأثرات زميل كبير بدلًا من تأثراتنا نحن. فتأثري موجود مهما كانت قيمتي في نظري، تأثري حقيقة واقعة يجب أن أحسب لها حسابًا كما أحسب لتأثير أي قارئ آخر ولو كان ذلك القارئ «برونتيير» «**Brunetiere**» أو «تين» «**Taine**» بل إنني لن أستطيع فهم الألفاظ التي يستخدمونها في التعبير عن تأثرهم ما لم أكن قد أدركت تأثري الخاص، فإحساسي أنا

هو الذي يعطي لغتهم معني بالنسبة إليَ.

أنا موجود ككل قارىء آخر. ووجودي كوجوده لا أكبر. فتأثري يدخل في مجال التاريخ الأدبي ولكنه لا يجوز أن يتمتع بإمتياز خاص هو حقيقة واقعة. ولكنه ليس إلا حقيقة ذات قيمة نسبية ننظر إليها نظرة تاريخية. فهو يعبر عن العلاقة بين المؤلف وبين رجل ذي إحساس خاص وثقافة خاصة في عصر خاص، ومن ثم يمكن أن يعين على تحديد هذا المؤلف بآثاره في النفوس.

بل من الممكن إستخدام كل الشهوات الدينية والسياسية وكل ميل ونفور مرده إلى الطبع. فالبغض والحماسة بل والتعصب التي يثيرها في نفسي كتاب قيم يمكن أن تُتخذ أمارات تهديني في تحليله، وذلك بشرط أن لا أجعل منها مقياسًا للحكم على قيمته وجماله. ونوع الإنفجار يدل أحيانًا على المادة التي تفرقعت.

والشيء الأساسي هو أن لا أتخذ من نفسي محورًا، وأن لا أجعل لمشاعري الخاصة، ذوقي أو معتقداتي، قيمة مطلقة. أراجع تأثراتي وأحدَ منها بدراسة أغراض المؤلف وتحليل كتابه تحليلًا داخليًا موضوعيًا وبالنظر في التأثرات التي أحدثها الكتاب عند أكبر عدد من القراء أستطيع أن أصل إليه في الحاضر أو الماضي، فتلك تأثرات لها من الدلالة والإعتبار ما لتأثراتي وبفضلها أضع الكتاب في مكانه. إن إهتزازات نفسي ستنصهر مع خير الإهتزازات التي ولَدها كتابًا «الأفكار» **Pensees** لباسكال أو «إميل» **Emile** لجان جاك روسو عند الإنسانية المتحضرة منذ نشرهما، ومن إنسجامهما الكلي المليء بالنشاز سيتكون ما نسميه «تأثير الكتاب».

ثم إننا سنحرص على أن لا نطلب إلى حساسيتنا أن تجيب إلا عما تستطيع. ولكن العمل أمر دقيق وإن كان المبدأ واضحًا. يجب أن نحاول الوصول إلى معرفة كل ما تمكن معرفته بمناهج البحث الموضوعية النقدية. يجب أن نجمع كل ما نستطيع من معلومات دقيقة شيئية يمكن التأكد من صحتها ولا نطلب إلى الحدس: **intuition** أو إلى العاطفة إلا ما لا يمكن الوصول إليه بأية طريقة أخرى. ومع ذلك أليس في هذا إسراف؟ إن من الأفضل أن نجهل من أن نعتقد أننا نعلم ونحن في الواقع نجهل. وإذن فلا

ينبغي أن نطلب إلى الحدس والعاطفة إلا ما يقع بطبيعته في متناولهما ويكون إدراكه بأي طريقة أخرى أقل كمالًا. ومعنى هذا هو أن نختبر في أنفسنا الخصائص الفعالة للمؤلف الأدبي وقوة إثارته وجمال صياغته ونقارن نتيجة هذه التجربة بالنتائج التي تتمخض عنها تجارب الغير.

وإذا كانت أولى قواعد المنهج العلمي هي إخضاع نفوسنا لموضوع دراستنا لكي ننظم وسائل المعرفة وفقًا لطبيعة الشيء الذي نريد معرفته فإننا نكون أكثر تمشيًا مع الروح العلمية بإقرارنا بوجود التأثرية في دراساتنا وتنظيم الدور الذي تلعبه فيها. وذلك لأنه لما كان إنكار الحقيقة الواقعة لا يمحوها فإن هذا العنصر الشخصي الذي نحاول تنحيته سيتسلل في خبث إلى أعمالنا ويعمل غير خاضع لقاعدة. وما دامت التأثرية هي المنهج الوحيد الذي يمكننا من الإحساس بقوة المؤلفات وجمالها فلنستخدمه في ذلك صراحة ولكن لنقصره على ذلك في عزم ولنعرف مع إحتفاظنا به كيف نميزه ونقدره ونراجعه ونحده، وهذه هي الشروط الأربعة لإستخدامه. ومرجع الكل هو عدم الخلط بين المعرفة والإحساس، وإصطناع الحذر حتى يصبح الإحساس وسيلة مشروعة للمعرفة.

يجب أن يكون لنا ذوقان

النظرة التاريخية تضع العنصر الشخصي في موضعه وتجرد الناقد من أهوائه. فإستجابتي التي هي كل شيء بالنسبة إليَ ما دمت محتفظًا بها لنفسي لا تلبث عندما تصدر عني وتستقر في مجال التاريخ أن تصبح واقعة من الوقائع، واقعة لا إمتياز لها. وهي إذا كانت تنير تلك الوقائع الأخرى

فهذه بالتالي تحد منها.

ولكن المجال التاريخي ليس في الغالب إلا خدعة، فهو يغطي كل ألاعيب التأثرية ومحاولات النزعة التقريرية. هو حيلة أو تمويه.

ولما كان التاريخ يمكننا من أن لا نرجع كل شيء إلى أنفسنا وأن ندرس كل قرن وكل كاتب في ذاته فأنه بذلك يفتح أمام حساسيتنا الفنية إتجاهًا جديدًا وممكنات للنشاط لا حد لها ولا خطر فيها. فنحن عندما نقرأ لا تكون إستجاباتنا الفنية في العادة تامة النقاء، إذ أن ما نسميه ذوقًا ليس إلا مزيجًا من المشاعر والعادات والأهواء التي تساهم فيها كل عناصر شخصيتنا المعنوية بشيء، ومن ثم يدخل في تأثراتنا الأدبية شيء من أخلاقنا ومعتقداتنا وشهواتنا.

ولكن التاريخ يستطيع أن يفصل عنا حساسيتنا الفنية أو على الأقل تخضعها لحكم الصور التي نكونها عن الماضي. ومن ثم يكون نشاطنا الفني عبارة عن إدراك العلاقات التي تربط العمل الأدبي بمثل أعلى خاص أو بمنحى في الصياغة معلوم ثم ربط هذين الأخيرين بروح الكاتب أو حياة الجماعة، أي أننا نأخذ انفسنا بأن نحس تاريخيًا فنقيم سلم القيم لا تبعًا لميولنا الخاصة بل وفقًا لقوة ودقة ما أمكن تحقيقه في المؤلفات التي ندرسها بالنسبة إلى المذهب الذي صدرت عنه، فنحاول أن نحس عند «بوسويه» ما كان يستطيع أن يحسه الرجال الذين بنوا أعمدة «اللوفر» وعند «فولتير» الرجال الذين كان يعمل لهم باتر **Pater** أو مرتان **Martin**. ثم أننا لن نتخلى عن أنفسنا بل سنسجل إستجاباتنا الخاصة عندما نقرأ

ونصغي إليها كرمزيين أو إنسانيين، كمفكرين أحرار، أو كاثوليك، يعيشون في سنة ١٩١٠. ولكنه من الواجب أن نعرف كيف نقطع في أوقات أخرى العلاقة بين حساسيتنا الفنية وبقية شخصيتنا الحاضرة. يجب أن يكون لنا في الأدب وفي الفن ذوقان: ذوق شخصي يتخير المتع والكتب واللوحات التي نحيط بها أنفسنا وذوق تاريخي نستخدمه في دراساتنا، وهو ما يمكن أن نعرَفه بأنه «فن تمييز الأساليب» وتذوق كل مؤلف في أسلوبه بنسبة ما في ذلك الأسلوب من كمال.

حذار المعادلات العلمية والتراكيب الكيميائية

لقد كان تقدم علوم الطبيعة خلال القرن التاسع عشر سببًا في محاولة إستخدام مناهجها في التاريخ الأدبي غير مرة، وذلك أملًا في إكسابه ثبات المعرفة العلمية وتجنيبه ما في تأثرات الذوق من تحكم وما في الأحكام الإعتقادية من مُسلمات غير مؤيدة. ولكن التجربة قد حكمت بإخفاق تلك المحاولات.

وأقوى العقول هي التي إنزلقت إلى الثمل بإكتشافات العلم الكبيرة. أقول هذا وأنا أفكر في تين وبرونتيير[٣] اللذين لن آخذ مرة أخرى في نقد مذهبهما. فلقد أصبح من الواضح اليوم أن قصدهما إلى محاكاة عمليات العلوم الطبيعية والعضوية وإستخدام معادلاتها قد إنتهى بها إلى مسخ

(٣) أذكر هذين الناقدين لأن أحدًا لم يملك ما ملكا من موهبة. وأخطاء الضعاف لا تبصر بشيء. (المؤلف)

التاريخ الأدبي وتشويهه(٤). لا يمكن أن يبني أي علم على النموذج غيره وإنما تتقدم العلوم المختلفة

بفضل إستقلال كل واحد منها عن الآخر إستقلالًا يمكنه من الخضوع لموضوعه. ولكي يكون في التاريخ الأدبي شيء من العلم يجب عليه أن يبدأ فيحظر على نفسه محاكاة العلوم الأخرى مهما كان نوعها.

واستخدام المعادلات العلمية في أعمالنا بعيد عن أن يزيد من قيمتها العلمية. هو على العكس ينقص منها إذ أن تلك المعادلات ليست في الحقيقة إلا سرابًا باطلًا عندما تعبر في دقة حاسمة عن معارف غير دقيقة بطبيعتها. ومن ثم تفسدها.

لنحذر الأرقام. الرقم لا يمحو الفضفاض والعائم في تأثرنا بل يستره. وكل من له أقل دراية بفن الكتابة يستطيع أن يجد في اللغة العادية الوسائل التي يوضح بها المفارقات الدقيقة التي بدونها لا نصل في دراستنا إلى صواب. وتلك المفارقات لا تخضع للأرقام.

لنفطن إلى خداع الخطوط البيانية التي نستخدمها للرمز إلى نمو الآراء الأدبية فهي تفترض (١) الوحدة (٢) الإستمرار وتدخلهما في دراسة تلك الآراء. ولكن ثمة حركات تنفجر كالأوبئة في عدة أماكن في وقت واحد وأنواع من الأدب تولد مرتين أو ثلاثًا قبل أن تعيش. ولذا كثيرًا ما تصور

(٤) وليسمح لي بالإحالة إلى المحاضرة التي ألقيتها بروكسل في ٢١ نوفمبر ١٩٠٩ وطبعت فيه «مجلة جامعة بروكسل» ديسمبر–يناير ١٩١٠. (المؤلف)

تلك الخطوط البيانية الحقائق تصويرًا غير صحيح. لنصمد لغرورنا التافه في إستخدام معادلات التكوين. فنحن لا نعرف قط كل العناصر التي تدخل في تكوين العبقرية ولا نسبة كل عنصر في المركب كما لا نستطيع أن نتنبأ بالناتج الذي سيصدر عن ذلك التركيب. فأولئك الذين يكونون لافونتين La Fontaineمن «شمبانيا» والروح الغالية وملكة الشعر، أو إفيجينيا من آداب البلاط والتربية الكلاسيكية والحساسية، ليسوا إلا دجالين أو سذجًا. والمقاربات التي نصل إليها في تحديداتنا لا تكاد تدنو من العبقرية. نحن نعرف بناء التراجيديا الكلاسيكية وبيدنا معادلاتها وبذلك نستطيع أن نكوَن «كورني» ولكن أيَ كورني «بير» أم «توما»؟ ها هي مكنونات تراجيديا البلاط ولكن من سنكونه راسين أم كينو: **Quinault**.إن تنبؤاتنا لا تخلق الفرد على سبيل الجبر. كل الكلمات التي نستخدمها للدلالة على المكونات، من ملكة شعرية إلى حساسية إلى... تحمل مجهولًا مخيفًا. ومن ثم وجب أن نقنع بأن نحلل الذي أمامنا في تواضع وأن نقص الوقائع ولنمسك عن أن ندعي العلم فنحاول تأليف رواية «فدر»: **Phedre** و«روح القوانين». **L' Esprit des Lois** بتركيب كيماوي.

الإصطلاح العلمي عندما ننقله عندنا لا يلقي غير ضوء كاذب. بل قد يحدث أن يلقي ظلمة. «لقد تطورت الخطابة الدينية في القرن التاسع عشر إلى شعر غنائي»، هذه العبارة لا معنى لها إلا عند من يعرفون الوقائع. وأما عند أولئك الذين يجهلونها فإن معناها خطأ، وذلك لأنه ليس في الوقائع ذاتها ما يدل على تطور نوع أدبي إلى نوع آخر. وإنما هو المذهب الذي يرى ذلك بحيث يكون من الخير أن نسقط هذا الإصطلاح

العلمي ونقول في لغة جميع الناس «إن الشعر الغنائي في القرن التاسع عشر قد إتخذ مادة له تلك المشاعر التي لم يكن يعبر عنها في فرنسا خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر إلا بواسطة الخطابة الدينية» وهذه عبارة لا شك أقل إشراقًا من السابقة ولكنها أوضح وأصدق.

نحن بحاجة إلى روح العلم

وأمعن في الروح العلمية موقف أولئك الأدباء الذين لا يدعون بناء أي شيء على النموذج غيره بل يقصرون همهم على رؤية الوثائق الداخلة في مجال بحثهم والعثور على العبارات التي لا تخلف شيئًا خارجًا عنها ولا تضيف إليها إلا أقل ما يمكن. ولذلك كان أساتذتنا الحقيقيون هم سان بيف وجاستون باري.

الشيء الذي يجب أن نأخذه عن العلم ليس كما قال فردريك رو: **Frederic Rauh** «هذه الوسيلة أو تلك... بل روحه... ذلك لأنه يلوح لنا أن ليس هناك علم عام أو منهج عام وإنما هناك منحى علمي عام... لقد خلط الناس لزمن طويل بين الروح العلمية في ذاتها وبين منهج هذا العلم أو ذاك بسبب النتائج الدقيقة التي إنتهى إليها. وبذلك أصبحت علوم العالم الخارجي الأنموذج الوحيد للعلم. ولكن وحدة العلوم الطبيعية والعلوم الأخلاقية ليست إلا فرضًا أوليًا **postulat** ومع ذلك فهناك منحى نفسي نواجه به الطبيعة وهو منحى مشترك بين العلماء.

«منحى نفسي نواجه به الطبيعة» هذا هو ما نستطيع أن نأخذه عن العلماء، فننقل إلينا النزوع إلى إستطلاع المعرفة والأمانة العقلية القاسية

والصبر الدؤوب والخضوع للواقع والإستعصاء على التصديق، تصديقنا لأنفسنا وتصديقنا للغير، ثم الحاجة المستمرة إلى النقد والمراجعة والتحقيق. وأنا لا أدري أهو علم ما سنعمله عندئذ أم لا ولكني على ثقة من أننا سنعمل خير تاريخ أدبي.

إذا فكرنا في مناهج علوم الطبيعة فيجب أن يكون تفكيرنا في أكثرها عمومًا، في الوسائل المشتركة بين كل الأبحاث التي تتناول وقائع. وليكن ذلك لأثارة ضمائرنا أكثر من أن يكون لبناء معارفنا. لننظر إلى مناهج «التوافيق والتباديل» وإلى مناهج «البقايا والتغييرات»، ولكن على أن يكون ذلك للمغزى الذي تتضمنه لا للإطارات والجبهات التي تخططها. ولنستخلص من التفكير في مناهج العلوم قبل كل شيء حذر العلماء ومعنى الدليل عندهم ثم معنى المعرفة حتى تصبح أقل ميلًا مع أهوائنا وأقل إسراعًا إلى التأكيد.

المنهج العملي

إن عملياتنا الأساسية تتلخص في معرفة النصوص الأدبية ومقارنتها بعضها ببعض لنميز الفردي من الجماعي والأصيل من التقليدي، وجمعها في أنواع ومدارس وحركات، ثم تحديد العلاقة

بين هذه المجموعات وبين الحياة العقلية والأخلاقية والإجتماعية في بلادنا وخارج بلادنا بالنسبة لنمو الآداب والحضارة الأوربية.

وللنهوض بهذا العمل لدينا عدة وسائل ومناهج. فالتأثر التلقائي

والتحليل المتروَي وسائل مشروعة ولازمة ولكنها غير كافية. فلكي ننظم ونراجع عمل نفوسنا عندما تستجيب لنص أدبي ولكي نقلل ما في أحكامنا من تحكم، لابد لنا من مساعدات أخرى. ونحن واجدون خير تلك المساعدات في إستخدام العلوم المساعدة، كمعرفة المخطوطات والمراجع والتواريخ وحياة الكتاب ونقد النصوص، ثم في إستخدام العلوم الأخرى وخاصة تاريخ اللغة والنحو وتاريخ الفلسفة وتاريخ العلوم وتاريخ الأخلاق. والمنهج هو أن نجمع في كل دراسة خاصة بين التأثر والتحليل من جهة والوسائل الدقيقة للبحث والمراجعة من جهة أخرى، وذلك وفقًا لما يقتضيه الموضوع فنستعين عند الحاجة بعدة علوم مساعدة نستخدمها حسب ما أعدت له في تهيئة المعرفة الدقيقة.

إن معرفة نص ما هي أولاً العلم بوجوده. وفي المعلومات التقليدية مصححة ومكملة بالفهارس ما يدلنا على المؤلفات التي نريد أن ندرسها.

ثم هي أن نتساءل بالنسبة لذلك النص عدة أسئلة وأن نخضع تأثراتنا وآراءنا لسلسلة من العمليات المختلفة التي تغير منها وتحددها.

١ – هل نسبة النص صحيحة؟ وإذا لم تكن صحيحة فهل النص منسوب خطأ إلى غير صاحبه أم أنه نص منتحل بأكمله؟

٢– هل النص نقيَ كامل خال من التغيير أو التشويه أو النقص؟

وهاتان المسألتان من الواجب النظر فيهما عن قرب بالنسبة للخطابات والمذكرات والخطب، وفي الجملة بالنسبة لكل الطبعات التي صدرت بعد موت المؤلفين. والمسألة الثانية تعرض دائمًا كلما كانت النسخة

التي بين أيدينا طبعة حديثة غير الطبعة التي أشرف عليها المؤلف.

٣- ما هو تاريخ النص؟ تاريخ تأليفه لا تاريخ نشره فحسب، تاريخ أجزائه(٥) لا تاريخه جملة فحسب.

٤- كيف تغير النص من الطبعة الأولى إلى الطبيعة الأخيرة التي طبعها المؤلف؟ وعلام تدل التعديلات التي أحدثها المؤلف من حيث تطور ذوقه وأفكاره(٦)؟

٥- كيف تكوَن النص منذ أول تسويده إلى الطبعة الأولى؟ وعلام تدل التسويدات، إن وجدت، من حيث ذوق الكاتب ومبادؤه الفنية ونشاطه النفسي؟

٦- ثم نقيم المعنى الحرفي للنص، معنى الألفاظ والتراكيب مستعينين بتاريخ اللغة والنحو وبعلم التراكيب التاريخي(٧) ثم معنى الجمل بإيضاح

---

(٥) أنظر إلى عمل **Villey** عند نشره لكتاب مونتين وإلى الطرق الماهرة التي إستخدمها في حذر ودقة. (المؤلف)

(٦) ليس من الممكن أن نسرف في الإعجاب بمقدرة بعض أولئك الأدباء الذين يقدرون أنفسهم بما يستشعرون من إشمئزاز فنراهم ينفرون من الألفاظ دون أن يعرفوا معناها. ولقد دق صحفيون بل وأساتذة ممن ينهضون الدفاع عن الآداب، ناقوس الفضيحة بإسم «التعديلات» **variantes** لأنهم يمقتون الدراسة الجافة المقفرة التي تتناولها ولكنهم لم يفكروا في أن «التعديلات» التي تتعلق بنص فرنسي ليست كتلك التي تتعلق بنص لاتيني أو يوناني وإنها ليست أخطاء مادية من الناسخين بل دلائل حالات متتابعة في تعبير الكاتب ومن ثم شواهد نشاطه النفسي وتطور ذوقه مما يجعل تلك الدراسة أثمن الدراسات في الأدب. (المؤلف)

(٧) هذه نصيحة مبتذلة نظريًا ولكنها قليلة الإنتشار عمليًا. (المؤلف)

العلاقات الغامضة والإشارات التاريخية أو الإشارات التي تتعلق بحياة الكاتب نفسه.

٧- وبعد ذلك نقيم المعنى الأدبي للنص، أي نحدد ما فيه من قيم عقلية وعاطفية وفنية، ونميز إستعمال الكاتب الشخصي للغة من الإستعمال السائد بين معاصريه والحالات النفسية التي ينفرد بها من الصيغ العامة للإحساس والتفكير كما نستخلص ما يرقد تحت التعبير العام المنطقي عن أفكاره من صور وآراء أخلاقية وإجتماعية وفلسفية ودينية لم يشعر المؤلف بالحاجة إلى العبارة عنها وإن كونت الأساس الدفين لحياته العقلية وذلك لأنه كان يفهمها في نفسه كما كان الغير يفهمونها عنه دون حاجة إلى التصريح بها.

سوف ندرك في نبرة أو ومضة أو تركيب الأغراض العميقة الخفية التي كثيرًا ما تصحح وتغني بل قد تعارض المعنى الظاهر للنص.

وفي هذا بنوع خاص يجب أن نستخدم الإحساس والذوق الشخصيين ولكن في هذا أيضًا يجب أن نحذرهما ونراجعهما حتى لا نعرض أنفسنا تحت ستار وصفنا «لمونتين» أو «فنيي». يجب أن يُدرك المؤلف الأدبي أولًا في الزمن الذي ولد فيه بالنسبة إلى مؤلفه وإلى ذلك الزمن يجب أن يعالج التاريخ الأدبي على نحو تاريخي. وهذه حقيقة معروفة ولكنها لم تصبح بعد حقيقة مبتذلة.

٨- كيف تكوَن المؤلف الأدبي؟ أي نوع من الأمزجة إستجاب لأي نوع من الملابسات فخلقه؟ وحياة المؤلف هي التي تنبئنا عن ذلك. ثم من

أي المواد تكوَن؟ وهذا ما يخبرنا به البحث عن المصادر على أن نقصد من هذا اللفظ إلى معناه الواسع فلا تقتصر على البحث عن المحاكاة الواضحة أو المسخ المفضوح بل نعدوها إلى كل آثار التقاليد ومخلفاتها الشفوية والكتابية. ومن الواجب أن نصل في هذا الإتجاه إلى أقصى غايات الإيحاء والمسايرة التي يمكن أن تدركها.

٩- أي نجاح لاقي المؤلف وأي تأثير كان له؟ والتأثير لا يتفق دائمًا مع النجاح. وتحديد التأثير الأدبي ليس إلا دراسة عكسية للمصادر. فمنهج البحث فيهما واحد. وتحديد التأثير الإجتماعي أكثر أهمية وأكثر مشقة في ملاحظته. وفهارس عدد الطبعات الأولى والطبعات التالية يبين نسبة إنتشار الكتاب منذ خروجه من يد الناشر. وفهارس المكتبات الخاصة وقوائم تركات الكتب وقاعات المطالعة تدلنا على ما صار إليه فنعرف الأشخاص والطبقات الإجتماعية والمقاطعات التي إنتشر فيها الكتاب، وأخيرًا نجد في تعليقات الصحف وفي الخطابات الخاصة وفي المذكرت الشخصية وأحيانًا في التعليقات التي يكتبها القراء على الهوامش وفي المناقشات التشريعية وخصومات الصحف وفي القضايا معلومات عن الطريقة التي قرئ بها الكتاب وعن الرواسب التي خلَفها بالنفوس.

هذه هي العمليات الأساسية التي تؤدي بنا إلى المعرفة الدقيقة الكاملة بالكتاب وإن كانت تلك المعرفة في الواقع لا يمكن أن تبلغ درجة الكمال. وكل ما تستطيع أن تصل إليه هو أن يكون النقص فيها أقل ما يمكن. ثم نطبق نفس تلك العمليات على الكتب الأخرى للمؤلف وعلى كتب

المؤلفين الآخرين ونجمع الكتب تبعًا لما بينها من وشائج في الموضوع وفي الصياغة وبفضل تسلسل الصياغات نضع تاريخ الفنون الأدبية، وبتسلسل الأفكار والإحساسات نضع تاريخ التيارات العقلية والأخلاقية. وبالمشاركة في بعض الألوان وبعض المناحي الفنية المشتركة بين الكتب التي من نوع أدبي واحد ومن نفوس مختلفة نضع تاريخ عصور الذوق.

وفي هذا التاريخ الثلاثي لا نستطيع أن نسير إلا إذا أفسحنا المجال وأفسحناه واسعًا للمؤلفات الضعيفة والمنسية(٨) فهي تحيط بعيون المؤلفات وتمهد لها السبيل وتخطط إتجاهاتها وتعلق على متونها وتكون مراحل الإنتقال بينها كما توَضح مصادرها ومدى تأثيرها. والعبقرية بنت زمانها ولكنها دائمًا تعدوه. وصغار الكتاب حبيسو عصرهم في كل شيء. فحرارتهم في درجة حرارته، ومستواهم في مستوى الجمهور، ومن ثم تتضح ضرورة المؤلفات الميتة لتمييز أصالة الكاتب الكبير وتحديدها، تلك الأصالة التي لا ترجع إلى مصدر ولا يمكن أن تنتقل إلى الغير. وهي لازمة

(٨) لا أستطيع أن أصدف عما أجد من سرور في الإحالة على بضع صفحات من بيجي: **Peguy** (الكراسات الخمس عشرية، السلسلة الحادية عشرة –الكراس الثاني عشر– شبابنا– ص ٨–١٠) يجيد فيها الأبانة عن فائدة الوثائق التي لا تمثل «الأدوار الرئيسية، اللعبة الكبرى، الطراز الممتاز» بل تمثل الأفراد العاديين المتوسطين المغمورين الذين تنسج منهم الشعوب. تلك الصفحات تدافع ضد أولئك الذين يمكن أن يُحملوا مع بيجي نفسه (السلسلة الثانية عشرة، الكراسة الأولى – فيكتور ماري كونت هيجو ص ٢٢٥) على لومنا إذ لا نقتصر على عيون الأدب بل نجمع حولها أنواعًا مختلفة من النصوص الأقل جمالًا نبحث فيها عن الأفكار المادية لعصر ما –الافكار التي تتكون منها التربية التي ترسل فيها عيوب الأدب أعراقها.

لإيضاح المبادىء الفنية، المتواضع عليها في مدرسة ما، وطرق الصياغة المألوفة في نوع ما، والأغراض المطردة والعادات المألوفة في جانب ما من الأدب. وأخيرًا ينتهي التاريخ الأدبي بإيضاح العلاقات التي تقوم بين الأدب والحياة. وهنا يتصل الأدب بالإجتماع. فالأدب مرآة الجماعة. تلك حقيقة لا شك فيها، وإن صدر عنها كثير من الأخطاء. الأدب يكمل صورة الهيئة الإجتماعية إذ يعبر عن كل ما لم يكن تحقيقه من حسرة وقلق وآمال للرجال. وهو بهذا لا يزال يُعتبر تعبيرًا عن الهيئة الإجتماعية، ولكن على أن نُعطي هذا اللفظ معنى لا يقتصر على النظم والأخلاق الإجتماعية بل يمتد إلى ما لم يوجد بالفعل –إلى الخفايا التي لا تُفصح عنها الوقائع ولا وثائق التاريخ.

ثم أنه لا يكفي أن نتبين العلاقة العامة القائمة بين الأدب والهيئة الإجتماعية فنحن لا نقنع بأن نرى صورة أو مرآة بل نريد أن نعرف الأثر والإستجابة المتبادلين بينهما: أيها يسبق وأيهما يتبع؟ وفي أي حين يقدم أحدهما النموذج ويقلده الآخر؟ وفي الحق أنه لا شيء أدق من البحث عن تلك المبادلات.

وليس من الشاق إدراك أنه من الواجب أن نقسم تلك المشكلة العامة إلى مشكلات جزئية وأنه لا بد أن نصل إلى عدد لا حصر له من الحلول الخاصة قبل العثور على حل لا أقول عامًا بل تخطيطًا لحل عام يصدق بنحو مقارب على عصر ما أو حركة ما.

وإنه لوهم بعيد أن نعرض دفعة واحدة لتأثير مجموعة من المؤلفات

على مجموعة من الوقائع، فتأثير الأدب في الثورة لا يمكن أن يُدرك إلا عندما نكون قد رصدنا في صبر، المبادلات العديدة التي حدثت بلا إنقطاع بين الأدب والحياة منذ سنة ١٧١٥ بل منذ سنة ١٦٨٠ إلى سنة ١٧٨٩. وإذا كان للأدب تأثير فيها فإن ذلك لم يكن منه ككتلة واحدة ولا على كتلة من الوقائع، وإنما كان بعدد لا حصر له من التأثيرات الجزئية في عدد لا حصر له من النفوس الفردية خلال أكثر من قرن حتى إنتهى الأمر في سنة ١٧٨٩ بأن رأينا أن قرنًا كاملًا من الأدب قد تسرب ورسب في طبقات مختلفة وعلى نسب متباينة في الوعي الجماعي للأمة الفرنسية وظهر في طريقة إستجابتها للوقائع.

المنهج والأخطاء

ونحن عرضة في كل العمليات التي وصفتها إلى الخطأ دائمًا. وخشية الخطأ باستمرار هي طريقتنا الحقيقة بل هي كل طريقتنا في القيام بعمل علمي. وهذا الإتجاه في المنهج الذي عرضته هو الذي يضايق ما ألف «النقاد العبقريون»[٩] من عادات أدبية. نحن دائمًا في خوف من أن نخطيء ونحن نحذر بإستمرار آراءنا، بينما هم يعتزون بها ويريدونها جديدة شيقة نافعة. نريدها صادقة وهم يسيرونها ويزينونها في مهارة. نحن نحتاط كي لا

(٩) من الواضح إنني بإستخدامي هذه العبارة لا أقصد إلى أن هولاء النقاد قد إحتكروا العبقرية ولكني أريد أن أقول أنه لا غنى لهم عنها وأنه لمن الأفضل أن نعمل فهرسًا «للسنة الادبية»: **Année littéraire** من أن نكتب كما يكتب «فاجيه» و«ليمتر»، عندما لا نكون نحن «فاجيه» أو «ليمتر». ومن الواجب أن ندرك تمام الإدراك أنه لا يمكن أن نعتاض عن العبقرية بل ولا عن الذكاء بإدعائنا تملَكها. وهذه حقيقة قاسية ولكنها صحيحة عندما يُحسن فهمها (المولف).

تعدو آراؤنا الحقائق الثابتة. إن مونتين وروسو ليسا إلا الثقل الذي يلعبون به ولا يعنيهم إلا أن يحملوا الناس على الإعجاب بقوتهم ومهارتهم. نحن نريد أن نُنسى حتى لا يرى أحد غير مونتين وروسو، يراهما كما كانا وكما يستطيع أن يراهما كل إنسان يُعمل فهمه في النصوص بأمانة وصبر. والنقد الذاتي لا يجد كل هؤلاء الهواة إلا لأنه أسهل مجال يستطيعون فيه حمل الناس على تقديرهم هم، بدلًا من تقدير الكتاب الذي يتظاهرون بدراسته.

منهجنا كله كما قلت يقوم على الفصل بين التأثر الشخصي والمعرفة الموضوعية التي تحد من ذلك التأثر وتراجعه وتفسره لصالحها.

ولكن الأخطاء تتربص بنا في كل حين وفي كل ناحية أثناء إعدادنا لتلك المعرفة الموضوعية. ومن بين تلك الأخطاء أميَز الأنواع الأساسية الآتية:

١- معرفتنا بالوقائع التي نعمل فيها ناقصة أو كاذبة. فنحن لم نحص في يقظة كل النصوص التي نريد دراستها. ونحن نجهل عمل سابقينا والنتائج التي وصلوا إليها. وعلم المراجع هو العلاج، وهذا علم جاف لا طعم له إذا إتخذنا منه غاية في ذاته، ولكنه أداة ضرورية قوية لإعداد المادة التي ستصوغها أفكارًا صادقة[١٠].

---

(١٠) كلمة «المراجع» أيضًا من تلك الكلمات التي لا تنطق بها بعض النفوس المشرقة إلا بإشمئزاز وكأنه لا يخطر لهم ببال أنهم لا يكادون يتحدثون عن حياة موليير وراسين حتى يحتاجوا إلى معرفة بالمراجع، وذلك لأنهم بلا ريب لا يطمحون إلى إختراع حياة المولفين. وهم لا ينجحون في الإستغناء عن كل المراجع إلا عندما يكتفون بتزيين معلوماتهم التي حصلوها في المدارس الثانوية بلباقتهم العقلية وقدرتهم على «الإنشاء»، أو عندما يقعون بمصادفة سعيدة على كتاب لأحد

وقد يكون العيب في كسلنا. فنحن نسجل في سهولة ما إنتهى إليه سابقونا كنتائج نهائية إذا كانت تلك النتائج لا تصدم معتقداتنا أو مشاعرنا. وكثيرًا ما تكون نظرتنا فيها نظرة منطقية فحسب لا نظرة نقدية. فلا نختبر أعماق الكتاب ولا نفحص في حذر كاف قيمة أدلته. يجب أن نقدَر أولًا الطريقة التي ألَف بها الكتاب وأن نرى بوضوح ماذا إستخدم وماذا أهمل، ثم نستوثق من أن تأكيداته لا تعدو الوسائل التي تقوم عليها. وأخيرًا يجب أن نزن في دقة ما أتى به الكتاب من معرفة جديدة صحيحة ندين بها له.

٢- نحن نقيم علاقات غير صحيحة إما لجهلنا، وهذا يلحق بالخطأ السابق، وإما لعدم صبرنا، وعلاج هذا أن نخضع لنظام عقلي وأن نأخذ أنفسنا بالعمل البطيء الذي تنضج معه الفكرة. وأخيرًا قد يكون ذلك لأننا نثق بالتفكير ثقة هوجاء. والتفكير خدَاع في العلوم التاريخية حيث لا نكاد نملك وقائع فيها من البساطة والدقة ما يحكم

الباحثين فيمسخونه. إننا بمجرد أن نخرج من التأثرية لا نستطيع، بدون علم المراجع، أن نعرف المظان التي أعدت فيها المواد اللازمة لدراستنا. ثم أن تحرير فهارس المراجع ليس عملًا آليًا لا دخل للذكاء أو للذوق فيه إذ يجب أن نمتلك الموضوع ونرده إلى أفكار لنستطيع أن نضع ثبتًا للمراجع يقود الطالب إلى الكتب المفيدة ويوجهه خلال أدغال الكتب. وذلك لأن بين المراجع الجيد والردئ كما أن بين كتب أولئك الأدباء الذين لا يتهمون بالبحث أي إتهام كتبًا تدل على ذكاء وأخرى خالية منه.

التفكير فلا أقل من أن نقصره على العمليات القصيرة كإستخلاص نتيجة مباشرة عندما ياوح بدقة أنها النتيجة الوحيدة الممكنة. وأما سلاسل التفكير فمن الواجب التخلي عنها إذ أنها كلما إزدادت طولًا إزدادت ضعفًا. فاليقين الذي ينتج عند أول خطوة في إتصالنا بالواقع يأخذ في التهافت عند كل خطوة تبعدنا عن تلك الوقائع. ومهما كان حرصنا على الدقة في التفكير فأنه كلما تقدم بنا الإستنباط زاد عدد الممكنات وأصبح كل إختيار تحكمًا. ومن ثم وجب عقب كل عملية من عمليات المنطق الشكلي أن نعود إلى الواقع فنستقي منها ما يكفي لإجراء العملية التالية. يجب ألا نستخلص نتيجة من نتيجة أخرى إلا بمنتهى الحذر والتحرج.

ومن ثم يجب أن نفسر النصوص تفسيرًا مباشرًا. فلا نُحل قط نصًا محل نص آخر كما نفعل على غير وعي في الكثير من الأحيان إذ ننقل الوثائق التي ندرسها إلى لغتنا العقلية. وهذا النقل يفقر الأصول أو يحورها بل يطردها كلها من عقلنا. «م كتب أ ولكن أ هو نفس ب وإذا كان م قد ألف ب فإذن....» ثم لا نعود نذكر أ الذي هو النص الحقيقي ونقصر عملنا في ب النص المزيف الذي كوناه بثقة مسرفة سهلة في حكمنا على الذاتية.

٣- نحن نسرف على نحو غير مشروع في تقدير مدى الوقائع التي لاحظناها. نلاحظ شبهًا فنجعله مصدرًا : «م يشبه د» تصبح «م ينسخ أو يقلد د». نلاحظ مصدرًا فنقرر أنه مباشر بدون واسطة : «م يستوحي د» ولكننا ننسى أنه قد كان هناك أو من الممكن أن

يكون هناك «د» وإن هذا الأخير هو الذي إستوحى د. وهو الذي أوحى إلى م. نلاحظ علاقة دقيقة محددة جزئية فنستخلص منها نتيجة رحبة عامة. «هذه الجملة يمكن تأريخها بفضل هذه الإشارات التاريخية. وإذن فكل الفصل وإذن فكل الكتاب قد كتب في ذلك التاريخ» والمبدأ هو أن كل فقرة لا تؤرخ إلا نفسها. وليس من المسلم به أن تؤرخ قطعة كبيرة.

كل واقعة ندرسها أو كل مجموعة من الوقائع تحجب مؤقتًا الوقائع الأخرى. ندرس الأصول الإنجليزية أو الألمانية لمذهب الرومانتزم. فتدخل التقاليد الفرنسية في الظلام. ندرس تأثير لامنيه. Lamennais في هيجو أو لامارتين فنحذف من عقولنا كل القنوات التي قد تكون نفس الأفكار ونفس الحالات العقلية قد تسربت خلالها إليهما معًا وفي نفس الوقت. وليس من الهين أن نحتفظ دائمًا أمام بصيرتنا خريطة كاملة لتيارات الفكر والفن العديدة مع تحديد مواقف الكتّاب الأساسيين منها. وإدراك المبادلات التي تجمع بينهم على نحوٍ كثيرًا ما يكون غامضًا ملتويًا. ومع ذلك فمن الواجب أن لا تغيب عنا قط تلك الخريطة مهما كان الركن ومهما كان الممر الذي ندرس. وإخواننا الباحثون عن التأثيرات المنقبون عن المصادر مقتنعون في سهولة مسرفة بأنه ليس ثمة إلى روما غير طريق واحدة.

نحن نمدّ دائمًا من معنى الوقائع والنصوص، والواجب على العكس من ذلك أن نضيق منه في أمانة. لا يجوز أن نبالغ مُضحّين بالأصابة. نعم أن الناقد لا يستطيع أن يدهش إلا بمقدرته على أن يحمل الأدلة على أن تُعطي أكثر مما يبدو أنها تحمله، ولكن لنقبل العدول عن أن ندهش.

ولنكتف بإستقاء الحقيقة المحسوسة التي لا تقبل الشك، الحقيقة «الجلف» كما يقول بسكال عن الحقيقة الهندسية.

الوقائع يحدّ بعضها بعضًا. فلنبحث دائمًا عن تلك التي تذهب بشيء من المعنى الذي أدهشنا في غيرها ولا ننس قط أن ندخل «الوقائع السلبية» في حسابنا. ولنعدّ أنفسنا لخسارة كثير من النقط، فنحن لا نعلم قط كل ملابسات واقعةٍ ما ولا كل أفكار كاتب ما. وفي أوضح تفسيراتنا قلما يخلو الأمر من الخطأ. فلنكثر إذن من الملاحظات على نحو تتعادل معه الأخطاء في التفاصيل ويمحو بعضها بعضًا. ولننشر في طريقنا أكبر عدد ممكن من الأمارات ولنضيق من المسافات التي لابد لإدراكنا من عبورها بين واقعة ثابتة وأخرى.

٤- نحن نخطىء في استخدام المناهج الخاصة فنطلب إلى أحدها نتيجة لا يستطيع أن يعطيها إلا سواه. نحن نؤكد وقائع معتمدين على إستنباط أولّي أو تأثر شخصي. وهذه حالات مفضوحة. ولكننا نستخدم حياة الكاتب مثلًا لنحدد القيمة العقلية أو الأخلاقية لمؤلف ما، وهذا حسن إذا كنا نريد أن نحكم على الكاتب وإن تكن أهدافه وقت تأليف كتاب ما غير خاضعة على نحو جبري لأحداث ماضية. فالخمسة الأطفال المودعون في ملجأ اللقطاء وشريط «ماريون» Marion لا تدلنا على الاتجاه الأخلاقي لجان جاك روسو في سنة ١٧٦٠ وهي أقل دلالة على الفضيلة الأخلاقية، على ما يمكن أن نسمية الذكاء في «إميل». هذه المشكلة لا تحلها حياة الكاتب بل إستجابة الجمهور. ففي تلك الإستجابة لا تظهر حياة روسو وخلقه

كما كانا في الواقع بل كما تصورهما القراء في صور صادقة أو كاذبة. وهذه الصور هي التي يمكن أن تدخل إلى حد قريب أو بعيد في الأثر الذي أحدثه الكتاب.

ونخطىء عادةً في اختيار الوقائع الدالة، إذ أننا فضلًا عن التحيز والمحاباة اللذين يضللان، كثيرًا ما يأخذنا الوهم فنرى من الوقائع المتطرفة وقائع دالة ولكن الوقائع شاذة بحكم تطرفها ذاته، ومن ثَمّ فهي ليست دالة إلى نهاية قصوى في الدقة. وهي تحمل دائمًا في دراساتنا جانبًا كبيرًا من الفردية يجعل قيمة دلالتها غامضة غير ثابتة. إن عيون المؤلفات وقائع متطرفة. وإن «فدر» لدالة على التراجيديا الفرنسية ولكن ربما كان فيها من راسين أكثر مما فيها التراجيديا الفرنسية.

والوقائع التي تعتبر دالة في وضوح هي الوقائع المتوسطة. نجمع عددًا كبيرًا منها فيخلص لنا محمولها المشترك وبذلك يصبح من السهل أن نختار أكثرها دلالة، أعني تلك التي تمثل أنقى الصور وأقربها للنموذج العام، ويكون هذا في ما ينير عيون المؤلفات التي نعتبرها وقائع متطرفة. وبالمقابلة بين النوعين الممتاز والمتوسط يظهر كل ما يحمل الممتاز من معني دال. وبذلك نرى بوضوح كيف وإلى أي حد يعتبر هذا النوع الممتاز دالًا، وإن ظل فريدًا لا شبه له.

ولكن الواقائع المتوسطة لا يمكن في الأعم أن تنطوي تحت مجموعة متجانسة وهي تذهب في إتجاهات شتى. لقد نظم المسيو مورنيه **Mornet** في دراسته الجميلة «للأحساس بالطبيعة في القرن الثامن عشر»:(**siecle**

(Le scentinent de la nature au 18ieme منهجًا أصيلًا يتبين بفضله إتجاه الحركات الفكرية وسط التيارات المتعارضة والدوّامات Tourhillon، فهو ينظم الوقائع المتعارضة في سلاسل متوازية مرتبًا كل سلسلة ترتيبًا تاريخيًا. فالسلسلة التي تأخذ في التزايد تمثل الإتجاه الجديد والسلسلة التي تأخذ في التناقص تمثل المخلفات التي تعتبر إمتدادًا للماضي. والإكتفاء بقطاع واحد نقتطعه في برهة واحدة من التاريخ الأدبي يتركنا في حيرة إزاء مجموعات من الوقائع المتعارضة يكاد يوازن بعضها البعض.

ونجد عند مورنيه: Mornet أيضًا وعند كازميان Casamian في بحثه عن الرواية الإجتماعية في إنكلترا مناهج لحل المشاكل الدقيقة التي تتعلق بتأثير كاتب أو كتاب. ونحن غالبًا نحلّ تلك المشاكل صادرين عن ميل سابق في نفوسنا لتقدير العبقرية، نوفر عليها فضل الإبتداع والتأثير دون أن ننظر في الفروض الأخرى الأربعة أو الخمسة التي يمكن أن نضعها الواحد بعد الآخر بعيدًا عن الغرض المألوف الذي يرد كل شيء إلى العبقرية:

أ- من الممكن أن يكون الكتاب الممتاز قد دق ناقوس النصر الذي أحرزه آخرون.

ب- وقد يكون إستولى على الحصن بعد أن ضعف. وقام بالهجوم الأخير للإستيلاء عليه.

ج- أو نفخ في البوق الذي دعا إلى الهجوم.

د- وقد يكون جمع الرجال المشتتين في مهام الحياة وحدد للرأي الشائع هدفًا.

ومردّ كل هذه الفروض إلى أن الكتاب الممتاز يأتي بعد كتب أخرى من الواجب أن ندخلها في حسابنا.

٥- وأخيرًا لما كنا لا نحب أن يذهب جهدنا سدى فإننا نبالغ في قيمة ما نصل إليه من يقين مع أن الوثائق والمناهج التي تُوصل إلى يقين حقيقي قليلة جدًا. واليقين بوجه عام يطّرد إطّرادًا عكسيًا مع عمومية المعرفة. وهذا ما يجب أن نذكره. ولكن الإحتمالات والمقاربات جديرة بأن لا تُحتقر. ولن يضيع سدى جهدٌ يدنينا بضع خطوات من المعرفة التامة الوضوح، ومن الواجب أن نعرف لما نصل إليه من نتائج، قدرَه حتى لا يأخذنا اليأس، وأن لا نسرف في ذلك التقدير حتى نثمل برضى أحمق. والنسبية هنا كدأبها في كل مجال هي مبدأ المنهج كما هي قوام صحة الخلق.

إن عيبنا المألوف هو رفع ما تنتهي إليه دراستنا من حقائق ناقصة درجات في مراتب اليقين، بل رفُعها أحيانًا إلى مستوى اليقين المطلق. وهكذا تصبح الممكنات إحتمالاتٍ والإحتمالات ترجيحات والترجيحات وقائع واضحةً والفروض حقائق ثابتةً ويمتزج الإستنباط والإستقراء بالوقائع التي صدر عنها فإذا بهما في قوة الملاحظات المباشرة.

ومع ذلك فمنذ عشرين أو ثلاثين سنة أصبح المؤرخون والنقاد الذين يستخدمون المناهج التاريخية والنقدية أكثر حذرًا وقسوةً على أنفسهم،

وحالة سان بيف النفسية الدائمة الحذر واليقظة إن لم تكن قد صارت عامة فهي لم تعد شاذة. ومصدر التقدم هو أن الأساتذة يجدون بعد ممارسة الدراسة زمانًا تلاميذ يبزونهم وكأنهم يملكون بطبيعتهم ذلك الضمير العلمي الذي لم يصلوا إليه هم إلا متأخرين وبعد مشقة.

تقسيم العمل وأخطاره

قد يكون في المنهج الذي وصفته ما يبعث الرهبة. ولقد يتساءل المرء أي حياة إنسانية تتسع لدراسة الأدب الفرنسي إذا كانت مقتضيات المنهج على هذا النحو من التعدد والقسوة؟ والذي لا ريب فيه هو أنه لا يمكن أن تكفي حياةٌ واحدة للمعرفة الكاملة. ولكن ما يعجز عنه عمر تستطيع أعمار أن تعمله. إنّ تاريخ الأدب الفرنسي مشروع جماعي. فليحمل كلٌّ حجره وقد أحسن تسويته وهذا لن يمنع أي إنسان من أن يقرأ ما يريد للذته الخاصة.

بل إن المرء لا يستطيع فيما عدا مسائل البحث الصغيرة أن يعالج علاجًا كاملًا موضوعًا خاصًا مع إنفراده بكل الأعمال التي يتطلبها ذلك العلاج. ولهذا كان من الواجب أن نعرف كل ما سبقنا الغير إلى عمله وأن نبدأ من النتائج التي إنتهوا إليها. ومن ثمّ يتضح أنه من المستحيل أن نصل إلى شيء بدون معرفة جديدة بالمراجع.

إن تقسيم العمل في الدراسات الأدبية هو وحده التنظيم العقلي المنتج. فيتعهد كل فرد بالعمل الذي يتناسب مع قواه وذوقه. فيكون هناك باحثون ينصرفون إلى تهيئة المواد الأولية والكشف عن الوثائق ونقدها

وإعداد وسائل العمل. ويخصص آخرون للمؤلفين ولأنواع الأدب المختلفة أبحاثًا منفردة، كما يحاول البعض التأليف في المسائل الكلية. وأخيرًا يتولى نفر أمر تبسيط النتائج التي تصل إليها الأبحاث الأصيلة وإذاعتها.

وأنا بعد لا أرى –ما يراه «لانجلوا»– من أنه من الخير أن نفصل فصلًا تامًا بين المبتكرين والمبسّطين بين الباحثين عن التفاصيل والذين يتولون التعميم. وذلك لأن الإنسان لا يفهم الجزئيات إلا بالكل ولا يعرف الكل إلا بالجزئيات، والمرء يسيء التبسيط إذا لم يعرف كيف تصنع المعرفة وما قيمة النتائج المكتسبة. وإذن فلتقسيم العمل أخطاره. ثم أن الحياة قصيرة، والإنسان لا يُحسن إلا ما يعمله بميل خاص وإستعداد طبيعي. ولذا كان تقسيم العمل ضرورة بالنسبة إلى البناء الذي تريد إقامته وبالنسبة للعمال الذين يعملون فيه.

ومع ذلك فهناك زمن لا يكون فيه هذا التقسيم ضروريًا ولا مرغوبًا فيه، هو زمن التمرين. وإنه لمن الخير أن يمرن طلبة الأدب في الجامعة على كل العمليات التي يُبنى بها التاريخ الأدبي، وأن يألفوا كل المناهج الواحد تلو الآخر فيتعلمون كيف يُعدون ثبتًا بالمراجع، ويبحثون عن تاريخ، ويعارضون بين طبعات متعددة، ويستغلون التسويدات المختلفة لكتاب ممتاز ويبحثون عن مصدر، ويتابعون تأثيرًا، ويوضحون أصول حركة أدبية، ويميزون العناصر التي تدخل في مركب مختلط. وليحاولوا التأليفات الجزئية وليعرضوا بعض المسائل عرضًا لا يذهب فيه التبسط بما في المعرفة من دقة وثبات. وبعد ذلك فليعملوا في الحياة ما يريدون وما يستطيعون فإنهم سيكونون عندئذ قد مروا بكل «الأقسام» وسيكونون قد علموا كيف

تُصنع المعرفة الأدبية وكيف تستخدم. وإذا كانوا لا يتعلمون هذين الأمرين وخصوصًا أولهما في الجامعة فأين ومتى سيتعلمونهما؟

بل لربما كان من الخير أن يحتفظ فيما بعد من يتولون التبسيط والتعميم بما ألفوا فيحلوا من حين إلى آخر بعض مشاكل البحث الدقيقة ولو كانت تلك المشاكل نقدًا للوثائق أو إعداد كتاب للنشر. وعلى العكس يستفيد الباحث من محاولة التأليف العام والحديث إلى الجمهور في بعض الأحيان. ومبادلة الإختصاص على هذا النحو تحتفظ للنفوس بمرونتها وقوتها، وتقي البعض من الهزال والآخرين من التقلص، كما تحول دون ذلك الجفاف الذي يولده تقسيم العمل حتى في النشاط العقلي. والجفاف داء لا يفلت منه متخصصٌ، ولو كان تخصصه في الخفة والإستهتار.

لن نترك العبقريات بلا عمل...!

يخشى بعض النقاد أن يكتم المنهج أنفاس العبقرية ثم يتحمسون في دفاعهم كأن لهم في ذلك مصلحة خاصة، يهاجمون آلية الجهد في عمل «الفيشات» (البطاقات) وعقم البحث. إنهم يريدون أفكارًا.

ألا فليطمئنوا. فالبحث ليس غاية بل وسيلة. و«الفيشات» أدوات للمد من المعرفة ووقاية من أخطاء الذاكرة –إن غايتهما أبعد منها. ليس هناك منهج يبرر آلية الجهد، وقيمة المناهج تتناسب وذكاء من يستخدمونها. نحن أيضًا نريد أفكارًا ولكننا نريدها صادقة.

واذن فكل النشاط الروحي الأصيل، من إحساس إلى تحليل إلى تفكير، باقٍ مع المنهج الدقيق. وللقدرة على إختراع الأفكار أن تعمل في حرية، فنحن لا نحد من قوة الذكاء ولا من خصوبته ولكننا نريد أفكارًا صادقة ولذلك نريد أدلةً وتحقيقات. نحن نطلب أن تكون الوثائق ذات قيمة حقيقية وأن يأخذ المرء نفسه بفهم ما يريد تفسيره. وعندما لا نجد أدلة ولا تحقيقات ولا نقدًا المواد الأولية ولا معرفة دقيقة فإننا رغم كل ذلك لا نطرح ومضات العبقرية بل نقبلها كفروض نعمل في مراجعتها والتمييز بين ما فيها من زيف ومعدن جيد. وهكذا ينفق، في صبر، بعض الباحثين أعمارهم في إستخلاص الحقيقة من ألاعيب العبقرية المهملة(١١).

نحن لا نحد من مجال الإبتكار بل نضاعفه إذ نقدم إليه حقلًا جديدًا غير محدود. فخلق الأفكار ليس كل شيء بل من الواجب أن نحقق أيضًا مناهج. ليست هناك مناهج تصلح لكل شيء وإنما هناك مبادىء عامة. وفيما عدا ذلك فكل مشكلة خاصة لا تحل إلا بمنهج خاص يوضع لها تبعًا لطبيعة وقائعها والصعوبات التي تثيرها. بل إن المشاكل لا تضع نفسها وفكرة السؤال تتطلب من العبقرية قدر ما يتطلب الجواب بحيث يكون في دعوتنا الخيال الخالق إلى العمل في إختراع المشاكل والمناهج ما يمد من نفوذه ويفتح أمام نشاطه أبوابًا من الممكنات لا حد لها. فليطمئن إذن

---

(١١) ومع ذلك فمن الواجب ألا تسرف العبقرية في الأعمال. وإنه لمن المحزن أن نرى أحيانًا الموهوبين يكتبون عن كبار أدبائنا كتبًا لا يضعون فيها إلا بعض محسّنات بلاغية بحين لا يستطيع طالب الليسانس المتوسط الثقافة أن يعلم منها أيّ شيء على أي نحو كان. إن القدرة أساس التكليف. والعبقرية والمواهب وسائل ولكنها ليست إعفاءات.

رجالنا ذوو العبقرية فلن نتركها بغير عمل.

يكفي المنهج أن يثبّت ويحقّق

ولكن هل تستحق الحقيقة التي نصل إليها من دراساتنا الأدبية ما يُبذل في سبيلها من جهد؟ هذا شكٌ يعرفه الكثيرون. وفي جواب مونتين ما يكفيني. وإذا لم نكن قد خلقنا على نحو يمكننا من معرفة الحقيقة فلا أقل من أن نبحث عنها. ولكن مهنة التحدث عن مؤلفات الغير لن يكون لها أي نبل إذا لم يسفر جهدنا عن قليل من الحقيقة نقدمه للغير إلى جانب ما نجده من لذة شخصية. والتعليم بالنسبة لأستاذ الأدب بنوع خاص لن يكون إلا دجلًا أو نفاقًا إذا كان كل منا لا يدّرس إلا أهواءه ومعتقداته. هناك جانب كبير من الأدب لا يُمكن أن يدرس. فنحن لا نستطيع إلا أن نقول لتلاميذنا «إقرأوا وأحسوا. إستجيبوا للمؤلف، نحن لا نريد أن نحل طرق إنفعالنا محل طرقكم لكننا نعلمكم ما هو مادة للعلم، أي مادة للتدريس. نحن نقدم إليكم كل هذه المجموعة من الحقائق التي –وإن تكن نسبية ناقصة– فهي مُحقّقة دقيقة: التاريخ وفقه اللغة وعلم الجمال وفن الأساليب وقواعد العروض– كل تلك الأفكار المرتبطة بالمعرفة الدقيقة والتي يمكن أن تكون واحدة في كل النفوس وبفضلها ستستطيعون إرهاف تأثراتكم وتصحيحها وإثراءها بل سترون في عيون الكتب أكثر مما رأيتم وستكون نظرتكم أعمق. ونحن سنبصّركم بكيفية الحصول على هذه المعرفة كما نُعدّ كم للعمل على تنميتها إذا دفع الميل إلى ذلك، فإن لم يكن فلا أقل من أنكم ستعرفون قيمتها وستستخدمونها دون حطّ من قدرها ولا

إسراف في ذلك القدر.»

ثم إنه لمن الواضح اليوم أن كل أولئك الذين حاولوا منذ قرن أن يعطوا الأفكار الأدبية شيئًا من ثبات المعرفة العلمية لم يذهب عملهم سدي بالرغم مما تورط فيه الكثيرون من ضلال وأوهام. فسان بيف وتين وبرونتسير وكثيرون غيرهم من واضعي الأبحاث الخاصة ورسائل الدكتوراة(١٢) ومقالات المجلات النقدية والعامية لم يضيعوا وقتهم عبثًا. فأسس المعرفة الأدبية قد أخذت تثبت. كم من حياة كاتب قد نُقبت ومن تاريخ قد حُقق. وكم من مشاكل عن المصادر والتأثير والعروض... إلخ قد حُلت أو على الأقل قد وضحت. كما أن أصول التيارات الكبيرة في الأدب والإحساس والأساليب والأنواع وتكوين تلك التيارات وإتجاهاتها قد وضحت على نحو أدق. ونحن لم ننته بعد من أي شيء فالعمل لا يزال مستمرًا. وفي كل عام يحقق الباحثون موادٌ أولية جديدة ويحررون قوائم جيدة يضعونها تحت تصرف مخترعي الأفكار بحيث لن يبقى عذر لذلك

(١٢) لننظر إلى سلسلة الرسائل التي قدمت في الأدب الفرنسي منذ ثلاثين عامًا فسوف نرى أنها تكون كرسائل التاريخ والجغرافيا والآداب القديمة والأجنبية وفقه اللغة والفلسفة مجموعةً يحق لكلية الآداب بجامعة باريس أن تفخر بها. وفي إعتقادي أنه لا توجد في أي بلد من بلاد العالم مجموعة تشبهها بما فيها من مبحث متين ومن إستخدام لذاك البحث في خلق الأفكار مع الحرص على فن الكتابة الأدبية في التأليف وفي العبارة عن النتائج. وسنرى عندئذ في غير مشقة إنه قلّ إن إحتفظت إحدى رسائل الأدب إلى زمن ما بشيء من قيمتها إذا لم تكن تطبيقًا للمنهج الذي وضعته، وإن بعضًا من أولئك الذين يهاجمونه اليوم قد إستطاعوا بفضله أن يصلوا إلى ما في كتبهم من غناء، وإن أكثر النفوس إشراقًا ممن إعتقدوا أنهم ليسوا في حاجة إليه قد ظلوا متخلفين –من حيث غنى الأفكار وجدتها– عن بعض النفوس المتوسطة التي تعرف كيف تعمل.

الجهل الكسول الذي ياوحون به كقرينة على المواهب(١٣).

ليس من شك في أننا لا نصل إلى أثبت النتائج إلا في أضيق المسائل وأن اليقين كما قلنا يأخذ في التناقص كلما أخذ التعميم في التزايد. وهذه حقيقة تصدق على كل العلوم، ثم إنه لم يكن بد من أن نبدأ البيت من أساسه وأخذت المعرفة الدقيقة تنمو وترتفع شيئًا فشيئًا حتى وصلت إلى أوسع المشاكل.

ها هي تحديدات خصائص الكتاب وها هي الآراء التي تتناول تكوين عيون الكتب وتأثيرها قد أخذت تتعين وتثبت. سنظل دائمًا نجهل أشياء في مونتين وبسكال، في بوسوبه وروسو، في فولتير وشاتوبريان وفي كثير غيرهم. كما ستظل هناك متناقضات بنسبة ذلك المجهول. ومع ذلك فكل متتبع لحركة الدراسات الأدبية في السنوات الأخيرة لا يستطيع إلا أن يلاحظ أن ميدان الإختلافات قد أخذ يضيق وأن مجال العلم والمعرفة اليقينية قد أخذ يتسع حتى لم يعد للحرية مكان كبير اللهم إلا أن نستثنى أولئك الذين يخفون جهلهم بأن يلعبوا لعب الهواة المتعطلين أو يحتموا بالتعصب لمعتقداتهم. ولهذا لا نكون واهمين إذا تنبأنا بمجيء يوم يتفق فيه

(١٣) أنا أصر على تأكيد ذلك، فنحن لا نصدف عن قراءة النصوص ولا عن أن نملك أفكارًا وذوقًا وأن نكون أذكياء بل إننا ندعو إلى هذا فنطلب القراءة ونطلب كل ما يمكن من الملكات التي ذكرتها فهي كلما إزدادت وفرةً إزداد المنهج إنتاجًا. وكل مقاومة توجه إلينا مصدرها الكسل. نحن نطلب العمل وكلما إزدادت المواهب وجب أن يزداد العمل. وهناك مقاومات مصدرها الغرور. نريد أن نعمل عملًا نافعًا، أعني أن نبحث عن الحقيقة بدلًا من نحاول إدهاش الناس. نريد أن نقف أنفسنا على تجلية موضوعنا لا أن نستخدمه في إلتماس الشهرة. ومن هنا يأتي الحنق.

الناس على تعاريف عيون المؤلفات وموضوعاتها ومعانيها ولا يختلفون إلا في خيرها وشرها، أي في أوصافها العاطفية. ولكنهم فيما أظن سيختلفون دائمًا حول هذه الأوصاف.

الروح التاريخية أداة سلام

إن عددًا من العاملين اليوم لا يهمهم إلا أن يروا الماضي كما كان. ولكن آخرين لا يستطيعون أن ينحوا ميولهم الشخصية تنحية تامة وذلك إما لأنهم أحمي من الأولين طبعًا، أو لأن موضوعاتهم حارة ومع ذلك ينجزون كمؤرخين ونقاد أعمالًا جيدة. هناك مفكرون أحرار وبروتستانت وكاثوليك وأناس من كل الديانات يزداد عددهم يومًا بعد يوم، يدركون أن لا بد للعمل في الأدب من نظام ومناهج دقيقة وهم يأخذون أنفسهم بإستخدامها. وإذا كانت كتاباتهم تحتفظ رغم ذلك بآثار من مشاعرهم الخاصة فإننا على الأقل نجد إلى جوار هذه الآثار معلومات موضوعية محققة وفي طريقة عرضهم من الأمانة ما لا يصعب معه أن نميز في أغلب الأحيان بين ما يعتقدونه وما يدللون عليه.

وأخيرًا نقول أن الروح التاريخية والمنهج النقدي أدوات سلام. وهذه نقطة أخرى تساهم بها في مزايا النشاط العلمي، ذلك النشاط الذي يتضمن كما نعلم مبدأ الوحدة العقلية. فليس هناك علم قومي وإنما هناك علم إنساني. وكما أن العلم يحقق الوحدة العقلية في الإنسانية فهو كذلك يحققها في الأمم المختلفة. وذلك لأنه إذا لم يكن هناك علم ألماني وعلم فرنسي بل هناك العلم إطلاقًا، العلم الموحد المشترك بين كافة الأمم

فكذلك ليس هناك علم حزبي، علم ملكي أو جمهوري، كاثوليكي أو إشتراكي. وكل الرجال الذين يشتركون في الروح العلمية في الأمة الواحدة يؤيدون بعملهم هذه الوحدة العقلية لوطنهم. وذلك لأنه في الخضوع لنظام عقلي واحد ما يربط بين الرجال مهما أختلفت أحزابهم أو دياناتهم. كما أن التسليم بالنتائج التي يؤدي إليها ذلك النظام خليق بأن يهيء من الحقائق المكتسبة مجالًا متينًا يتلاقى فيه الرجال الذين يأتون من كل الآفاق. هذا وقبول قواعد المنهج كحكم مطلق في الخصومات من شأنه أن يجردها من مرارتها وأن يضع لها حدًا. وهكذا تستطيع بفضله أن نتفاهم وأن نتفق وأن نتعاون وذلك دون أن نتخلى عن مثلنا الشخصية، وفي هذا ما يؤدي إلى التقدير والمحبة المتبادلين. إن النقد التقريري، نقد الأهواء والشهوات، يفرق، أما التاريخ الأدبي فيجمع كما يفعل العلم الذي يستوحي روحه. وبذلك يصبح وسيلة للتقريب بين المواطنين الذين يباعد بينهم كل ما عداه. ولهذا أستطيع أن أقول إننا إذا كنا لا نعمل للحقيقة وللإنسانية فحسب فأننا نعمل للوطن.

لانسون

أستاذ في السربون

علم اللسان

أنطوان ماييه
الأستاذ في الكوليج دي فرانس

اللغة شيء مركب تتصل دراسته بعدة علوم: بعلم الطبيعة لأن اللغة تتكون من أصوات، وبعلم وظائف الأعضاء لأن تلك الاصوات تولدها حركات عضلية وتدركها الأذن، وبعلم النفس لأن الجمع بين تلك الحركات وإعطاء الأصوات دلالتها يرجع إلى حقائق نفسية. إن علم اللسان يستفيد من النتائج التي يصل إليها علم الأصوات وعلم وظائف الأعضاء وعلم النفس ولكنه ليس مجرد جمع للنتائج التي تقدمها تلك العلوم. وموضوعه الأصلي هو دراسة اللغة لا كظاهرة صوتية أو ظاهرة عضلية أو حسية تخضع للحركات أو للإدراك الحسي أو لفهم الأصوات الصادرة، ولكن كوسيلة للإتصال بين كائنات تجتمع في جماعات، أعني كظاهرة إجتماعية. إن على اللسان **Linguistique** جزء من علم الإجتماع. واللغة البشرية – وهي وحدها موضع نظرنا هنا – تستند ككل ظاهرة إجتماعية الى سلسلة لا نهاية لها من وقائع الماضي. ومن ثم كان علم اللسان كغيره من العلوم الإجتماعية الأخرى علمًا تاريخيًا على نحو ما. وهذا الموقف الذي يقفه علم اللسان في ملتقى علوم مختلفة يملي عليه مناهج خاصة.

الأصوات في اللغة

إذا لاحظنا حديث شخص يتكلم وأخذنا في تحليله أمكننا أن نواجه الأمر من ناحيتين فإما أن ندرس النطق الصوتي بصرف النظر عن المعنى الذي يحمله الحديث فتكون دراستنا متعلقة بعلم الأصوات العام **Phonologie** وإما أن ندرس ذلك النطق كوظيفة للمعني المعبر عنه، وهنا تدخل دراستنا في باب النحو أو المعاجم: **Grammaire ou Lexicologie**. إن الأصوات لا تهم الباحث في علم اللسان إلا من حيث دلالتها على معنى، ومع ذلك فثمة مجال للنظر في أصوات اللغة كأصوات وبصرف النظر عن قيمة دلالتها. فالجملة التي نسمعها من لغة لا نفهمها تولد لأول وهلة إحساسًا بشيء مستمر لا نميز منه أي عنصر يمكن فصله، ولكننا عند الفحص ندرك، حتى دون أن نفهم شيئًا من المعنى المعبر عنه، أن في كل نطق لغوي سلسلة من المسافات تفصل بينها عناصر الإنتقال. والوحدات المركبة التي تتكون على هذا النحو هي ما يسمى بالمقاطع، وتلك أول وحدة صوتية نجحنا في فصلها. وأقدم حروف الهجاء الصوتية كانت مقطعية. وعندما تمعن في الفحص نجد أن المقاطع تتكون من عناصر نلقاها بذاتها في المقاطع المختلفة. خذ لذلك مثلا قولنا «لقد حمل الأطفال عشاءهم» تجد أن تلك الجملة تتكون من المقاطع ل، قد، ح، م، لل، أط، فا، ل، ع، شا، أ، هم. (وذلك مع المحافظة على طريقة الكتابة المألوفة في حدود الممكن) وتجد أن المسافات الزمنية تكاد تكون متساوية في قد، لل، هم. وكذلك في ل، ح، م. كما نجد أن المقطعين ل، ل. يبتدئان باللام، والمقطعين أط، أ، يبتدئان بالهمزة (وهذه العناصر البسيطة هي ما نسميه أصوات اللغة: **Phonemes**)

وهذه قد ميزت منذ زمن بعيد. ولقد تناول الإغريق الكتابة المعروفة بالفينيقية وأحكموا رسم الحروف (الصائتة) Voyelles وأضافوها إلى الحروف الصامتة: Consonnes التي كان الفينيقيون قد سبقوا إلى رسمها مهملين الصائتة. وبذلك كون اليونان الرسم الهجائي وعنهم أخذته معظم الشعوب المتحضرة. وكان تحديد الأصوات – في الكتابة الفينيقية والإغريقية وفي الكتابات العديدة التي أخذت عنهما – الإكتشاف الأساسي في علم الأصوات وذلك لأن الصوت اللغوي فيما يبدو هو الوحدة الأخيرة في علم الأصوات.

وليس معنى هذا أن الصوت اللغوي شيء موحد من ناحية السمع أو النطق. فمثلًا في الجمل السابقة لو أخذنا اللام الأولى في المقطع لل لوجدناها تتطلب في نطقها ثلاث مراحل متواليات أولاها توقف إهتزاز الأحبال الصوتية بعد نطق الحرف الصائت في المقطع السابق م ثم إلتصاق أسلة اللسان بالنطع، وهذه هي المرحلة الأولى، وإرتخاء جانبي مقدم اللسان مع تقوسه إلى أسفل وإندفاع جانب من الهواء الذي يمر من هذين الجانبين المرتخيين، وهذه هي المرحلة الثانية، وأخيرًا إنفصال الأسلة عن النطع وفتح مجرى النطق. وهذه الأزمنة الثلاثة متميزة بعضها من بعد ومن السهل إدراكها، إما بملاحظة حركات النطق العضلية ملاحظة مباشرة وإما بطريقة ميكانيكية، وذلك بتسجيل موجات الهواء التي تنتج عن تلك الحركات.

ولكن في حديث الشخص موضع ملاحظتنا تتحد الأزمنة الثلاثة إتحادًا لا انفصام له – بل أن هناك حالات لا يمكننا فيها أن نميز بين

الصوت البسيط ومجموعة من الأصوات فالحرف الصائت مثلًا الذي يطول نطقنا له لا تستمر طبيعته هي هي. ونحن لا نواجه هنا مسألة الشدة (Intensité) أو الدرجة (Hauteur) التي ليست إلا عناصر ثانوية. وإنما نقصد إلى التغير الذي يطرأ على نوع الصوت نفسه (Timbre) فإذا كان هذا التغير ممتدًا قلنا بوجود صوت مزدوج **Diphtongue** ومع ذلك فليس هناك حد فاصل بين الصوت المزدوج (ao) في كلمة «يوم» (عامية) وبين الصوت البسيط «أ» عندما تليه «و» فتوجهه نحو نطقها.

ولتكوين العلم الذي يدرس أصوات اللغة ومجموعات تلك الأصوات، وهو ما يسمى بعلم الأصوات Phonologie أو Phonétique، لدينا وسيلتان أولاها الملاحظة العادية بواسطة الأذن والثانية التسجيل بالوسائل الميكانيكية. ولقد أستطاعت الملاحظة بالأذن وحدها أن تنتهي إلى تكوين الكتابة الهجائية التي تحمل في نفسها نظرية صوتية كاملة. ولا بد أن تكون تلك الملاحظة قد أدركت كل ما هو أساسي في اللغة ما دامت اللغات تنتقل بالسماع من جيل إلى جيل. والأذن لا ريب قادرة على إدراك كل ما باللغة من عناصر وذلك بصرف النظر عن الكتابة التي تعتبر شيئًا حديثًا بعيدًا عن أن يكون عام الإستعمال لدى الشعوب كافة، وهي بعد أداة ناقصة تهمل عددًا لا حصر له من الفروق الدقيقة. وأما التسجيل الميكانيكي فله نوعان: فمن الممكن أن نسجل إما تموجات الهواء التي يولدها النطق وإما حركات النطق ذاتها. ولقد أستخدمت الطريقتان ومع ذلك لم ينجحا بعد في دراسة كل الأصوات على نحو مرض. ومجموع تلك الوسائل يكون ما يسمى بعلم الأصوات التجريبي: Phonétique

Phonétique experimentale أو على الأصح علم الأصوات الميكانيكي **instrumentale** وذلك لما هو واضح من أن هذا العلم يكتفي بأن يسجل حركات النطق والأصوات الصادرة عنها دون أن يخضعها إلى تغييرات يمكن أن تسمى تجارب. وهذا التسجيل الميكانيكي الذي يستخدم منذ سنوات قليلة يؤدي خدمات عظيمة. فهو يمكننا من أن نتجنب الأخطاء التي تقع فيها الملاحظة المباشرة إما نتيجة لتراخي الإنتباه بسبب العادة إذا كنا ندرس لغتنا التي ألفناها وإما بسبب عدم الألف إذا كنا ندرس لغة أجنبية. وهو يصل إلى درجة من الدقة لا تستطيع الأذن وحدها أن تصل إليها وبخاصة عندما نريد تقدير «كم الأصوات» **Quantite** ودرجتها **Hauteur** كما أنه الطريقة الوحيدة لتحليل الأصوات وردها إلى عناصرها ردًا يمكننا من تعريفها على نحو يجمع بين الدقة والموضوعية.

وبجمع النتائج التي لدينا عن نطق اللغات المختلفة القديمة والحديثة القريبة والبعيدة نلاحظ أنه إذا كان النطق يختلف عند النظرة الأولى إختلافًا كبيرًا فإن أصوات اللغات المعروفة كلها تنتظم في عدد محدود من الأنواع، وهي تتولد بعدد من الطرق قليلة الإختلاف من لغة إلى لغة. ففي كل اللغات هناك حروف صائتة وأخرى صامتة. وفي كل اللغات تكون الحروف الصائتة سلسلة يمتد أحد طرفيها من حرف فتحته أكبر ما تكون يشبه إلى

حد ما الحرف **a** في اللغة الفرنسية (الفتحة في اللغة العربية) والطرف الآخر ينتهي إلى حرف إغلاقه أكبر ما يكون يشبه الى حد ما الحرف **I** أو

u أو ou في الفرنسية (في العربية الياء في سين والواو في بوق) وفي كل اللغات تنقسم الحروف الصامتة إلى منفجرة Occlusives تتطلب وقفًا تامًا لمرور الهواء الملفوظ، ومتمادة Continues تصطحب بخفيف الهواء في مجرى محصور ينتج عن تضيق أعضاء النطق عند أحد المخارج. ومن بين المنفجرة نميز مثلًا السنية بأن الإغلاق يحدث بواسطة حافة اللسان الأمامية والحلقية بواسطة حافته الخلفية وهكذا. وأما الأصوات ذات الطبيعة الخاصة كاللام الجانبية (النوع الأكثر إنتشارًا هو ذلك الذي ينطق بإسناد طرف اللسان الى النطع وبجانبي اللسان أو بإرخاء أحد الجانبين) فإنها موجودة في كل مكان وفي كافة الأزمنة. وإذن فهناك علم أصوات عام منهجه التقسيم. والوسائل المستخدمة في ذلك العلم لا تختلف عن تلك التي تستعمل في العلوم الطبيعية والعضوية. وفي الحق أن علم الأصوات اللغوية ليس إلا جزءًا من علم الأصوات الطبيعية ومن علم وظائف الأعضاء التي تستخدم في النطق. إنه مزيج من هذين العلمين مع فارق واحد هو إقتصاره على الأصوات التي لها دلالة.

اللفظة وعامل الصيغة

وأما إذا درسنا النطق اللغوي كوظيفة لمعنى يعبر عنه فإن الموقف يتغير وعندئذ لا نلقى قسمًا واحدًا بل قسمين متميزين. فهناك من ناحية العناصر التي تعبر عن الأشياء وهناك من ناحية أخرى العلاقات التي تقوم بين العناصر المكونة للجملة. وتلك العلاقات يعبر عنها بواسطة الصيغ النحوية مع إعطاء هذا الإصطلاح الأخير أوسع معانيه. وإذن فهناك

دراسة المفردات أعني المعاجم تقابلها دراسة الصيغ أي النحو. ولتعيين كل ما يعتبر صيغة نحوية – وذلك بصرف النظر عن العناصر التي تميز المعنى الحقيقي لهذا الإصطلاح – أقترح إستعمال كلمة «عامل الصيغة» **Morpheme** وثمة فائدة في إستعمال هذه الكلمة هي أنها لا توحي بالمعنى المجسم الضيق الذي علق بالإصطلاح «الصيغة النحوية».

واللفظة المفردة وعامل الصيغة ليسا دائمًا منفصلين في الكلام. ففي بعض اللغات التي تسمى لغات إعراب **Langues flexionnelles** نجد اللفظة وعامل الصيغة متحدين إتحادًا وثيقًا بحيث يكونان كلًا لا يتجزأ إلا بالتحليل. فمثلًا في قولنا باللاتينية: **Mors Patris** (وبالعربية موت الأب) أو قولنا: **mors fabri** (موت الحداد) نجد في **patris** «الأب» وفي **fabri** «الحداد» عناصر تدل على معنى الأب ومعنى الحداد ومعها عناصر أخرى تدل على علاقة التبعية القائمة بين «الأب» و«الحداد» وبين «الموت». وهيئة عامل الصيغة تتوقف على اللفظة المفردة إلى حد ما ففي المثل اللاتيني السابق نجد أن هذا العامل ليس واحدًا في: **fabri** **patris** (وفي اللغة العربية نجد أن الجر يكون أحيانًا بالكسرة وأحيانًا بالفتحة أو غيرها) ومع ذلك فأنه رغم هذا التداخل الوثيق بين اللفظة المفردة وعامل الصيغة ورغم توقف أحدهما على الآخر يجب أن نفصل في الدراسة بين هذين النوعين من الموضوعات.

وثمة خاصية مشتركة بين اللفظة وعامل الصيغة هي أنه ليس لوحدة كل منهما حتمًا حد صوتي فالجملة التي تحتوي على عدة ألفاظ وعدة عوامل تترك عند السامع الذي لا يفهمها أثر النطق المستمر، ومن ثم نرى

أولئك النفر من علماء اللسان الذين هم قبل كل شيء علماء أصوات نرى أنهم ينكرون غالبًا حقيقة اللفظة المفردة وهم إلى حد ما مصيبون من وجهة النظر الصوتية. ولكن علم الأصوات ليس كل شيء في علم اللسان. واللفظة المفردة وعامل الصيغة كلاهما حقائق من حيث أنهما يعبران بالأصوات على نحو مستقل الأولى عن معنى والثاني عن وظيفة نحوية. اللفظة حقيقة بلغت من الثبات أن ترى الطفل الذي يتعلم الكلام يبتدئ أو يلوح أنه يبتدئ بألفاظ مفردة منفصلة. وكل الناس يعرفون أنه لكي نتمثل لغة أجنبية يجب أن نصل إلى أن نعزل في الجمل التي نسمعها أسم كل شيء.

وتعرف الكلمة بالعلاقة بين معني ومجموعة من الظواهر وذلك مع إعتبارنا للتغييرات التي يمكن أن تنتج عن الصيغ النحوية المختلفة.

وإختلاف الصيغة النحوية يعقد التعريف دون أن يسلبه شيئًا من دقته فكلمة حصان لا يمكن أن تعرف ما لم نعلم أنها في بعض الأحوال تأخذ الصيغة أحصنة، وكلمة جميل كذلك ما لم نعرف الصيغ جميلة وجميلان وجميلون وجميلات، وكلمة راح ما لم نلاحظ التغييرات التي تطرأ عليها في قولنا يروح ورح إلخ... وكذلك الأمر في اللغة اللاتينية فليست هناك كلمة **pater** (أب) وكلمة **faber** (حداد) وإنما هناك من ناحية المجموعة **pater** و**patris** و**patre** إلخ (الأب الأب إلخ...) ومن الناحية الأخرى **fabro** **faber fabri** إلخ... (حداد حداد إلخ....).

وفي لغة البانتو: **Bantou** ليست هناك كلمة: **muntu** (الرجل) بل

مجموعة مونتو «رجل» وبنتو: **buntu** «رجال» وهكذا في عدد كبير من الحالات. وأنه لمن الصعب أن نحدد هذه الوجوه في كل حالة وأن يكن مؤلفو المعاجم على خطأ في عدم قيامهم بذلك دائمًا على نحو كامل.

معاجمنا بعيدة عن الكمال

والجزء الآخر من تعريف اللفظة أعني ذلك الذي يتعلق بالمعنى جزء شاق. ولقد سخر الناس كثيرًا من تعريفات معجم الأكاديمية وهي غالبًا تعريفات رديئة. ولكن من المستحيل أن نضع تعريفات جيدة وبخاصة فيما يتعلق بالألفاظ العامة في اللغة الدارجة. فالمعنى العامي اللصيق بكل من تلك الكلمات في العادة غامض، وهو على أي حال لا يحمل تعريفًا دقيقًا بل يأبى ذلك التعريف. وإنما الإصطلاحات الفنية هي التي تقبل التعاريف الدقيقة ولكن لا قيمة لها إلا عند أرباب المهنة وهي عادة تخلو من كل معنى بالنسبة للأفراد العاديين الذين يسمعونها، فإن كان لها معنى عندهم جاء معني غامضًا. والشيء الأساسي في اللغة هو الألفاظ الدارجة التي لها قيمة تكاد تكون واحدة عند مجموعة الأفراد الذين يتكلمون لغة ما، ومن ثم فمؤلف المعجم الذي يحل تعريفات علمية محل التعريفات الغامضة التي تعطي عادة للكلمات غير الفنية المستعملة يرتكب شر الأخطاء إذ يعطي تلك الكلمات قيمة لا تصدق إلا عند بعض الأخصائيين. والذي يهم الباحث في علم اللسان ليس الحقيقة الموضوعية التي تلحق بالإسم بل الفكرة الدارجة عن تلك الحقيقة. ومن الواجب أن نضيف أن ما يحدث عادة عندما تنطق أو نسمع كلمة ما هو أن الخيال لا يدرك المعنى اللصيق

بها وإننا نكتفي بالذكرى الغامضة التي تثيرها تلك الكلمة.

واللفظة بعد لا تحمل معنى عقليًا فحسب بل تحمل أيضًا في الغالب لونًا من الإحساس: فكلمة (**Jardinet**)[١٤] (جنينة) ليست فقط حديقة صغيرة ولكنها حديقة صغيرة لها في النفس حنو. وكلمة: **chateau** (قصر) ليست فقط منزلًا واسعًا بل يضاف إلى ذلك إحساس إعجاب نشعر به نحو مقر الأمراء. وللفظة كذلك قيمة إجتماعية فعند بعض الطبقات التي تتكلم الفرنسية لا تستعمل لفظة: **Gueule** (بوز) إلا عند الكلام على الحيوانات ولا تقال عن كل الحيوانات[١٥] بينما تستعملها طبقات أخرى بإستمرار في الكلام عن الإنسان. وأخيرًا إن اللفظة من اللغة الدارجة لا تعرف إلا بالنسبة لمجموعة الجمل التي تسمع فيها والتي من الممكن أن تستخدم فيها. ومن ثم فالمعجم لا يمكن أن ينزع إلى الدقة ما لم يحتوي على أمثلة كثيرة. وكلما ازدادت تلك الأمثلة عددًا وتنوعًا أزداد المعجم قربًا من الحقيقة. والرسم والكتابة الموسيقية والإحالة على شيء يعرفه القارئ يعرف الألفاظ غالبًا خيرًا مما تعرفها التفسيرات اللفظية الطويلة. وأما فيما يختص بالإصطلاحات الفنية فالمشكلة بسيطة إذ تتعلق المسألة عادة بأشياء أو أعمال تحمل أو تتطلب تصويرًا تخطيطيًا أو على الأقل تقبل تعريفات دقيقة. والمعاجم في هذه الناحية ناقصة نقصًا مبينًا، ولكن من الممكن تكميلها بالرجوع إلى القواميس الخاصة «**Lexiques**» أو الموسوعات الفنية.

---

١٤ قارن ذلك بتصغير التمليح في اللغة العربية.

١٥ يقال بنوع خاص عن الكلاب.

ولقد فطنا منذ بضع سنين إلى ما يجب أن يتوفر في دراسة جيدة للألفاظ، ولكن المعاجم الموجودة – حتى أحدثها وخيرها – لا تحقق إلا جزءًا يسيرًا مما يجب أن يكون. وفي الحق أن الصعوبة شاسعة، وذلك لأن اللغة تلابس الواقع كله بواسطة الألفاظ بحيث أن دراسة المفردات دراسة كاملة تكون بمثابة دراسة إنعكاس الواقع كله في نفوس الأفراد المختلفين الذين يستعملون تلك المفردات ويكونون منها لغتهم. وهذا عمل لا يعرف حدودًا.

الألفاظ منفصلة بعضها عن بعض وذلك بحكم اتصالها بمظاهر الواقع المحسوس التي لا حصر لها. والمجموعات الإشتقاقية[١٦] للألفاظ محصورة في قليل من المفردات بل أننا لنجد في داخل كل مجموعة أن لكل لفظ منها تقريبًا إستقلاله. فكلمة **Chantable** (يصلح للغناء) لم توجد إلا بفضل وجود الفعل **Chanter** (يغني) ولكن كلمة: **Chanteur** (مغن) قد تم إستقلالها عن الفعل **Chanter** وكلمتا **Chantre** (مغن في الكنيسة – وعلى سبيل المجاز شاعر يغني أو طير يغرد) و**Chanson** (أغنية) لم نعد نحس تقريبًا بأنهما يكونان جزءًا من مجموعة: **Chanter**[١٧].

وأما عن الألفاظ التي تعبر عن معان يجاور بعضها البعض فإنه من المهم أن نحدد قيمة كل منها أي أن نضع على نحو ما معاجم للأفكار في كل لغة. ولكن جمع تلك الألفاظ بعضها إلى جانب بعض هو في أغلب

---

١٦ **Familles de mots**

١٧ قارن في اللغة العربية الفعل «قضي» وإشتقاقاته المختلفة تجد أن العلاقة بين «قاضي» و«القضاء» والقدر و«قضينا في الكتاب» لم تعد تحس.

الأحيان خارج عن دراسة اللغة مستقل عن طرق الأداء فيها. ومن ثم فهو تحكمي، ثم أنه لا يحتمل غير تحديدات تقريبية. ومن ثم فالألفاظ لا تقبل أي تقسيم عقلي صرف. ودراسة المعجم تشمل عددًا من الأدوات المستقلة مساويًا لعدد الألفاظ والنظام الوحيد الذي يمكن أن نوزعها تبعًا له هو ذلك الذي يمكننا من العثور على الأشياء: نظام «فيشات المكاتب» وهذا ما يعبر عنه ترتيب المعاجم ترتيبًا هجائيًا.

ولكن اللغة البشرية العادية تقف عند استعمال الألفاظ المفردة إذ تنتظم تلك الألفاظ مجموعات تختلف تبعًا للمعنى الذي نريد العبارة عنه وهي ما نسميه بالجمل والكثير من الحيوانات الثديية والطيور قادرة أن تفوه بعدد من الأصوات تفهمها الحيوانات التي من جنسها وتثير عندها حركات محددة وتلك الحيوانات ذاتها تفهم أيضًا أحيانًا كثيرة ما يوجهه الإنسان إليها من أصوات وتطيع. وإنه لمن الممكن أن نقود حصانًا دون أن نستخدم تقريبًا أي شيء آخر سوى الصوت. ولكن كل كلمة – وذلك لأننا إزاء كلمات حقيقية – كل كلمة يفهمها الحيوان منفردة حتى ولو نطقناها في جملة. وأما جمع الكلمات في جمل فتلك خاصية الإنسان، ومن الواجب أن تؤلف تلك الجمل تبعًا لطرق تحددها طبيعة كل لغة وتلك الطرق هي ما سميناه سابقًا بعوامل الصيغة.

علم الصيغ وعلم النظم

وعوامل الصيغة يمكن أن تكون إما صوتًا خاصًا وإما نظمًا محددًا للكلمات. وهاتان الوسيلتان مختلفتان من ناحية الشكل. ونحن نسمي

دراسة النوع الأول بعلم الصيغ Morphologie والنوع الثاني بعلم النظم (التراكيب): Syntaxe ولكنهما في النهاية يؤديان نفس الخدمات. ومن ثم كان هناك مجال لجمعهما في باب واحد من على اللسان هو باب النحو Grammaire وبتعبير أدق علم الصيغ. خذ لذلك مثلًا الجمل الفرنسية.

(بيير يضرب بول) Pierre frappe Paul (بول يضرب بيير) Paul frappe Pierre والجمل اللاتينية المقابلة Petrus Paulum Caedit (بطرس بولس يضرب) أو إذا أردت Paulum Petrus Caedit بولس بطرس يضربه، أو: Paulum Caedit Petrus بولس يضربه بطرس، أو: Petrus Caedit Paulnm بطرس يضرب بولس و Paulus Pectrum Caedit بولس بطرس يضرب (مع الحرية في ترتيب الألفاظ على نفس النحو الذي رأيناه في الحالة السابقة) فالفرق بين الفاعل والمفعول الذي ندل عليه في الفرنسية بالترتيب الخاص بكل من الألفاظ الثلاث في الجملة يعبر عنه في اللاتينية بالإختلاف في تغيير أواخر الكلمات من s إلى n في الكلمتين Petrus وPetrum ثم Paulus وPaulum (في اللغة العربية بتغيير الإعراب من رفع إلى نصب) وأنه لمن الممكن أن تجتمع الوسيلتان. فالألماني عادة يقول: Love Sicht den Hassen (الأسد يرى الأرنب البري) der Hasse sicht den Lowen (الأرنب البري يرى الأسد) مع ترتيب الألفاظ ترتيبًا ثابتًا تقريبًا مضافًا إلى علامة صوتية تميز الفاعل من المفعول. وليس ثمة يملكها علم الصيغ غير الوسيلتين اللتين ذكرناهما.

والتعبير بصوت خاص يمكن أن يتخذ صيغًا كثيرة التفرع فأحيانًا يتكون من عنصر صوتي له بعض الطول وبعض الإستقلال بحيث يمكن أن

نعتبره كلمة متميزة إذا كان له معنى متميز. وذلك مثل **de** في قولنا بالفرنسية: **le livre de Pierre** «كتاب بيير» (وهنا نرى ترتيب الألفاظ المحدد يعزز مدلول عامل الصيغة **de** ذلك العامل الذي تسمه كتب النحو الفرنسية تسمية غير موفقة بحرف الجر: **Preposition**) وأحيانًا أخرى يكون عبارة عن تغيير داخلي في الكلمة كما هو الحال في قولنا باللاتينية: **liber Petri** «كتاب بطرس» وذلك التغيير يتناول بوجه خاص أول الكلمة أو آخرها وإن لم يكن مقصورًا على هذين الوضعين إذ نراه أحيانًا كثيرة يدخل في حشو الكلمة. فكلمة «أب» لها في اللغة الألمانية صيغتان أولاهما **vater** للعبارة عن المفرد والأخرى: **water** للعبارة عن الجمع. ومعنى هذا هو أن عامل الصيغة يتكون من تغيير في نوع الحرف الصائت في المقطع الأول الذي هو «**a**» في المفرد و«**e**» (التي تكتب **a**) في الجمع. وعامل الصيغة الذي يتكون من عنصر صوتي يمكن أن يكون كلًا واحدًا مع الكلمة التي يدخل عليها فيكون هذا إعرابًا «**flexion**» كما يمكن أن يلحق مجرد إلحاق باللفظة دون أن يتحد معها إتحادًا وثيقًا، ويكون هذا إلصاقا **agglutination**. والفارق بين النوعين هروب وهو بعد أمر نسب.

وإذن فعندما نميز بين علم الصيغ وعلم النظم جاعلين موضوع أحدهما صيغ الألفاظ وموضوع الآخر بناء الجمل يكون تمييزنا مصطنعًا لا يمكن أن نتابعه في التفاصيل. ولكم من مرة يميزون بين علم الصيغ **morphologie** بإعتباره العلم الذي يدرس بناء الصيغ النحوية وعلم النظم: **syntaxe** بإعتباره ذلك الذي يتناول وظيفة تلك الصيغ. وهذا تمييز أحمق. ثم إن ما

يعتبر في لغة ما داخلًا في علم الصيغ كثيرًا ما يكون في لغة أخرى من موضوعات علم النظم ومن ذلك أن وظيفة الإعراب في اللغة اللاتينية عند قولنا **Paulus caedit Petrun** هي نفس الوظيفة التي يؤديها ترتيب الكلمات في اللغة الفرنسية عند قولنا: **Paul frappe Pierre**.

وعوامل الصيغة، عندما تكون قواعد لموضع الكلمات المختلفة لا تستخدم كما نتوقع إلا في بناء الجملة. ولكن العوامل التي تتميز بأصوات فيعطيها إستقلالها الصوتي قيمة ذاتية يمكن أن يكون لها

علاوة على وظيفتها في بناء الجملة معنى محسوس. وللألفاظ غالبًا صيغ مختلفة حسبما تدل عليه من شيء مفرد أو أشياء متعددة. فالأعداد مثلًا تكون مقولة نحوية نجد آثارها في عدد جم من اللغات. وكثيرًا ما يكون للألفاظ التي تعبر عن الحدث صيغ مختلفة حسبما يكون الحدث حاضرًا أو يكون ماضيًا تامًا أو غير تام، حتى ليسمي الألمان الفعل **zeit wort** أي الكلمة التي تدل على الزمن. وليس من بين تلك المقولات المحسوسة **categories concretes** ما هو عالمي تمامًا. فإحدى المقولات التي تحتل مكانًا أساسيًا في لغة ما نكاد لا نجد لها وجودًا في لغة أخرى أو لا نجد لها إلا وجودًا محدودًا. وفي لغة كاللغة الصينية نجد أن كل المقولات ذات القيمة المحسوسة مجهولة تقريبًا. ومع ذلك صلحت تلك اللغة لأن تستخدم كأداة لحضارة كبيرة. ولزمن طويل كانت إحدى غلطات النحويين الكبيرة هي محاولة العثور في كل اللغات على نفس المقولات أو ما يقابلها. ولقد دلت التجربة في هذا الصدد على أن التفاوت كبير.

ومع ذلك فإنه رغم إختلاف المقولات النحوية إختلافًا شديدًا نجد أنه من الممكن أن نجمعها في أقسام تشبه تلك التي تجتمع فيها الأصوات المختلفة. وبذلك يصبح تقسيم الجمل إلى أنواع هو الآخر ممكنًا. بل لقد أبتدأنا نلمح كيف أننا عندما نجد في لغة ما طريقة ما من طرق الأداء تتوقع أن يتبعها حتمًا غيرها من نوعها. فمثلًا عندما تستخدم لغة ما عوامل صيغة مستقلة توضع في آخر الكلمة أو في أولها، نجد في تلك اللغة ذاتها إتجاهًا نحو وضع الألفاظ التي تتعلق بتلك الصيغ على نفس النحو أي قبلها أو بعدها.

ووجود إعراب غني بالحالات ، بحيث يكفي للعبارة عما هو ضروري لبناء الجملة يعفي من الإعتماد على قواعد الترتيب. وعلى العكس من ذلك يجب أن تكون هناك قواعد دقيقة لترتيب الكلمات عندما لا يوجد أي عنصر من عناصر الإعراب، كما هو الحال في اللغة الصينية، أو عندما لا يوجد إلا عدد محدود، كما هو الحال في الفرنسية. فإنه وإن تكن قواعد الترتيب ليست واحدة في كل اللغات إلا أننا نلاحظ أنها تخضع لإتجاهات مسيطرة تتشابه في اللغات المختلفة. وبالإختصار فإنه توجد مبادئ لعلم الصيغ العام الذي لم يوضع بعد والذي لم نعد أن لمحنا خطوطه العامة وإن كان من الممكن أن يتكون.

بقي أن نحدد كيف نستطيع في مجموعة من الألفاظ اللغوية من لغة واحدة أن نصل إلى الفصل بين الألفاظ المفردة من جهة وبين عوامل الصيغة من الجهة الأخرى. وذلك طبعًا بفرض أن تلك اللغة معروفة منا مفهومة لنا. وللوصول إلى ذلك نلاحظ العناصر التي يمكن أن يحل بعضها

محل بعض في الجمل المتشابهة البناء. خذ لذلك جملًا معروفة المعنى مثل «لقد بعت حصانًا»J'ai vendt un cheval «لقد بعت حمارًا» . J'ai vendu un ane ، «لقد بعت ثورًا»J ' ai vendt un boeut. إلخ.. «لقد شرب الحصان» Le cheval abu «لقد شرب الحمار» Lane a bu. «لقد شرب الثور. Le boeuf a bu إلخ.. «لقد بعت أحصنة». J'ai vendu des chevaux «لقد بعت حميرًا». J' ai vendu des anes «لقد بعث ثيرانًا». J'ai vendu des boeufs إلخ... «لقد شربت الأحصنة» Les chevaux ont bu «لقد شربت الحمير». Les anes ont bu «لقد شربت الثيران». Les boeufs ont bu إلخ... نجد أننا قد عبرنا عن الكائنات المقصودة في هذه الجمل على التناوب بـ chevaux, cheval. حصان وأحصنة ane, anes (نطقها واحد وإن زادت s في الجمع كتابة لا نطقًا) حمار وحمير boeuf, boeufs ثور وثيران (الـ f ناطقة في المفرد أما في الجمع فـ fs صامتة) وأما الأجزاء الأخرى من الجملة فقد ظلت كما هي. إن لدينا هنا أسماء الحيوانات. ونحن نلاحظ أن أسمين من أسمائها قد أخذا صيغة خاصة تبعًا لتعبيرها عن مفرد أو جمع. وعلى هذا النحو حددنا ثلاثة ألفاظ كما حددنا صيغًا نحوية وبمقارنة هاتين السلسلتين من الجمل يسهل أن نلاحظ أن أسم الشيء الذي يقع عليه الحدث يوضع في الفرنسية بعد الكلمة التي تدل على ذلك الحدث. وبالعكس نجد أن أسم فاعل الحدث يوضع قبل الكلمة التي تدل على ذلك الحدث وتلك إحدى قواعد الترتيب الأساسية في اللغة الفرنسية. ولكي نحدد الكلمات التي تدل على الحدث يكفي أن نغير من صيغها هي

الأخرى، نقول مثلًا: Tu vendras un cheval «ستبيع حصانًا». Ils vendaient un cheval «كانوا يبيعون حصانًا». Vends un cheval «بع حصانًا» إلخ... وبذلك نحدد كلمة متعددة الصيغ Je vends «أبيع». Je vendais «كنت أبيع». J' ai vendu «لقد بعت». Vendre «أن يبيع» إلخ.. ولكي نجد عوامل الصيغة نغير من الكلمات... فنحصل على:Il vendait un cheval «كان يبيع حصانًا» و Le cheval buvait «كان الحصان يشرب». Il aimait cela «كان يحب هذا»، وبذلك نحصل على عامل الصيغة «ait» الذي تتحدد قيمته ووظيفته بملاحظة العوامل الأخرى التي تحل محله. وعندما يكون الأمر متعلقًا بلغة لم يوضع نحوها بعد ولا أحصيت مفرداتها تبدو هذه الطريقة – مهما بسطناها – بطيئة مضنية. ولكننا في الحق لا نملك غيرها. وذلك لأنه من الواضح أننا لن نحصل على شيء بأن نسأل مباشرة الشخص الذي يتكلم اللغة. والنحو والمفردات لا يستخرجان إلا من الجمل المركبة. والجملة وحدها هي الحقيقة المحسوسة التي ينصرف إليها جهد الباحث في علم اللسان. ولكنها حقيقة عابرة إذ أنها بحكم طبيعتها لا تتكرر على نفس النسق. والصوت والكلمة وعامل الصيغة هي التي تكون أنواعًا محددة وذلك لأنها تتردد في صورة شبه ثابتة في عدد من الجمل لا حد له.

ونلخص ما مضى في أن التحليل اللغوي ينتهي بنا إلى التمييز بين ثلاثة أنواع من العناصر: الأصوات وتلك عناصر علم الأصوات، والمفردات وتلك عناصر المعاجم، وعوامل الصيغة وتلك عناصر النحو معناه الدقيق.

ولكل من هذه الأنواع الثلاثة في علم اللغات وسائله كما أن لكل منها موضوعه. وإنه لوضع شاذ يتميز به علم اللسان إذ نراه يعمل بإستمرار في عناصر ثلاثة مختلفة. ومع ذلك فهي شديدة الإتصال بعضها ببعض حتى يمكن إعتبارها دراسة لشيء واحد من جهات ثلاث، وذلك الشيء هو اللفظ الصوتي مستعملًا في الحديث. ومع ذلك فإن صعوبات المنهج اللغوي لا تنتهي عند تعرفنا على هذه الأنواع الثلاثة التي هي الوحدات الأساسية في اللغة ونعني بها الصوت واللفظة المفردة وعامل الصيغة.

-٢-

ومن واجب الباحث في علم اللسان أن يواجه – علاوة على العناصر التي تكون اللغة البشرية – نوعًا آخر من الوحدات ونعني به اللغات المختلفة التي تعتبر بالنسبة إليه موضوعات متميزة للدرس. وهنا تظهر الطبيعة الإجتماعية لحقائق اللغة.

في وسط إجتماعي متجانس السكان نجد عادة أن للغة شيئًا من الوحدة. بل إنه لشرط أساسي لوجود اللغة أن يحرص من يتكلمونها على إستخدام نفس الوسائل للتعبير. وهذا ما يدركه أفراد كل جماعة محددة. فالخروج عن جادة اللغة يثير من يسمعونها ويعرض الخارج إلى السخرية على الأقل. وإذن فهناك بالنسبة لكل جماعة جادة لغوية محددة يحميها المجموع برد فعله، هذه الجادة هو ما يمكن أن نسميه لغة. وعالم اللغة لا بد له من أن يحدد ما تتكون منه تلك الجادة ليرى إلى أي حد يقترب منها من يتكلمها وإلى أي مدى يمتد سلطان كل لغة.

اللغوة المحلية

وحدة اللغة تحكمها وحدة الجماعة. وكل جماعة موحدة متجانسة تسعى لأن يكون لها أيضًا لغة موحدة متجانسة. وكل قسم في تلك الجماعة ينزع إلى أن تكون له لغة خاصة في حدود ما يتمتع به من إستقلال. وهذا المبدأ مع ذلك لا يسجل إلا الممكنات ولكنه لا يسمح بتوقع ما يحدث في كل حالة خاصة.

لقد أظهرت التجربة أنه كلما وجدت مجموعات محلية أتجه أفرادها إلى أن تكون لهم لغوات متميزة. والرجال المتجاورون هم بحكم الطبيعة أولئك الذين يتكلمون على نحو واحد، وإذن «فاللغوة الإقليمية» تكون وحدة أولية لا بد للباحث في علم اللسان من النظر فيها.

ولكن هذه الظاهرة ليست مطلقة فالإختلاف في عناصر السكان قد يؤدي إلى إختلاف في لغتهم ولو كانوا يسكنون مكانًا واحدًا. وهذا ما يحدث بوجه خاص في تلك الأمكنة التي يتجاور فيها جنسان مختلفان دون أن يمتزجا، كاليهود والبولونيين في بولونيا وكالأجناس المختلفة في بلاد المشرق والقوقاز. وإنه لمن الممكن أن نجد في مكان واحد من بلاد الإمبراطورية العثمانية القديمة مسلمين يتكلمون اللغة التركية وإغريقا يتكلمون الإغريقية وأرمن يتكلمون الأرمنية ويهودًا يتكلمون لغة يهودية إسبانية، وكل ذلك دون أن نتكلم عن الجاليات الأجنبية التي تستخدم لغاتها القومية. وفي الجزائر أو في تلمسان نجد أن العربية التي يتكلمها اليهود ليست بعينها تلك التي يتكلمها المسلمون. وإنه لمن الممكن أن

يولد التفاوت الإجتماعي بين الطبقات آثارًا مشابهة لما ذكرنا رغم تجانس الوسط إلى حد ما. ففي إحدى الجهات الفرنسية مثلًا تختلف اللغة حسبما يكون من يستعملها من طبقة البورجوازية الغنية التي تملك ثقافة عالية وتتكلم في كل مكان اللغة الفرنسية العامة وإن تكن هناك عادة خصائص إقليمية وبخاصة في النطق ومفردات اللغة، أو يكون من الريفيين – فلاحين وعمالًا – الذين يتكلمون إلى حد بعيد لغوتهم المحلية (**Patois Local**). ولكل مهنة أو حرفة خصائصها اللغوية ونحن نعلم لغات المهن والمدارس المختلفة واللصوص إلخ... وتلك اللغات الجزئية لا تختلف عادة عن لغة الإقليم العامة إلا في مفرداتها. وأما النطق والصيغ النحوية فلا تتميز بخصائص ذاتية. وأخيرًا هناك لغات خاصة ببعض الوظائف. فالرجل الذي يؤدي الطقوس الدينية والذي أنضم إلى طائفة رجال الدين لا يمكن أن يتحدث باللغة العادية. ومن ثم وجدت اللغات الدينية. وعند المتمدينين المحدثين حيث لم يعد للدين وظيفة خاصة ولا محل متميز في الحياة الجارية، لم تعد للغات الدينية إلا أهمية ثانوية. وأما عند الشعوب البدائية الحضارة حيث يتدخل الدين في حياتهم في كل حين فإن لتلك اللغة مكانًا كبيرًا.

وعبارة لغوة محلية إذن في حاجة إلى أن تحدد بذكر الجماعة التي تتكلمها. ففي أوروبا الغربية يطلق هذا اللفظ على طبقات من السكان فقيرة إلى حد ما ضعيفة الحظ من الثقافة. وبمجرد أن يبتدئ السكان في الإثراء وفي التثقف يأخذون غالبًا في هجر لغوتهم المحلية. وتبدأ لغات عامة في التكون والإنتشار في أقاليم واسعة. وتلك هي اللغات الإنجليزية والألمانية والفرنسية مثلًا.

وحتى في اللغة الأكثر شيوعًا وأكثر توحيدًا وبعدًا عن إختلاف الأجناس وعن اللغات الخاصة نجد نوعًا من التفاوت لا يمكن إهماله. وهو ذلك الذي ينشأ عن إختلاف السن بين الأفراد الذين يتكلمون تلك اللغة. ولسنا نعني بذلك الخصائص، التي تتميز بها لغة الأطفال عندما لا يكون تعلمهم للكلام قد أنتهى، أو لغة الشيوخ الذين تتغير بحكم السن أعضاء النطق عندهم. لسنا نعني شيئًا من هذا وإنما نشير إلى أن كل جيل يأتي بتجديدات وإن الأشخاص العاديين عندما تتفاوت أسنانهم يتبع ذلك تفاوت ملحوظ في لغتهم.

اللهجة واللغة العامة

وفي مقابلة اللغوة المحلية، نجد نوعين من الوحدات الأكثر إنتشارًا هما اللهجة واللغة العامة **dialecte et langue commune**. ومعنى اللهجة دقيق مختلف فيه. ونحن لا نريد أن ندخل هنا في تفاصيل المناقشة ولكننا نكتفي بتقرير المبدأ العام. فسكان الإقليم الواحد الذين يتكلمون عدة لغوات ومع ذلك يتفاهمون فيما بينهم يمكن أن يقال أنهم يتكلمون لغة واحدة. ومن الممكن أن نتوسع في هذه الفكرة فنقول أن الرجل من «نورمانديا» والرجل من «الفرنش كونتيه» لا يفهم كل منهما لغوة الآخر. ولكننا عندما نجوب الأماكن التي تقع بين نورمانديا والفرانش كونتيه نجد سلسلة مستمرة من اللغوات يفهم أصحاب كل منها جيرانهم المباشرين وليس ثمة نقطة يمكن أن نتخذها حدًا فاصلًا وكذلك الرجل من بون **Berne** والرجل من سيلتزيا لا يتفاهمان ولكننا نمر من لغوات برن إلى

لغوات سيليزيا بسلسلة من الإنتقالات. وهذه الإنتقالات قد تكون غير محسوسة في الأقاليم الواسعة، وعلى العكس من ذلك قد تكون فجائية إلى حد ما. وكلما كانت الفروق بين تلك اللغوات عديدة وكانت في بقعة محدودة كنا إزاء حد من حدود اللهجات. ولكن حدود الخصائص المختلفة التي تتميز بها اللغوات بعضها عن بعض لا تقع مع حدود تلك اللغوات عادة ولهذا فالحد بين لهجتين لا يقيمه خط بل شريط من الأرض يتفاوت ضيقًا وسعة. وفي مثل هذه الحالات تعتبر كل تلك اللغوات المختلفة أجزاء من لغة واحدة كالفرنسية والألمانية وإن لم يكن من الضروري أن يفهم كل الأشخاص الذين يتكلمونها بعضهم بعضًا. فاللغة بهذا المعنى الواسع تضم وحدات لها خصائص يميزها من يتكلمونها. وهذه الوحدات هي ما يسمى باللهجات. وبديهي أن وجود هذه الوحدات يفسر بوجود علاقات مطردة بين الرجال الذين يستخدمون اللغوات التي تجتمع في كل وحدة من تلك الوحدات. ففكرة اللهجة فكرة غامضة كما نري بينما فكرة اللغوة محددة إلى حد ما وذلك بتحديد المجموعة الإجتماعية التي تستخدمها وإقصاء كل ما هو دخيل على تلك المجموعة.

وفكرة اللغة العامة ليست أقل تحديدًا من ذلك. فكل إقليم كبير يتعهد سكانه – فيما بينهم – علاقات عديدة مضطردة ويعتبرون أنهم يكونون مجموعة متحدة، كل إقليم كهذا ينزع إلى أن تكون له لغة موحدة حتى ولو تفاوتت لغواته تفاوتًا كبيرًا. وعلى هذا النحو تتكون لغة عامة هي في الغالب اللغة الرسمية للمجموعة وهي التي تستخدم في مظاهر الحياة الجماعية وفي العلاقات بين البلدان المختلفة. وليس للغة عامة كهذه من

الوحدة ما اللغة المحلية. وذلك لأن الأسباب التي تولد التفاوت في اللغوات نراها وقد تضخمت في اللغات العامة، وبخاصة إذا ذكرنا أنه في داخل كل مجموعة تتكلم لغة عامة نجد مجموعات صغيرة لكل منها خصائصها اللغوية.

ففي المدن الأوروبية نجد فروقًا محسوسة وأحيانًا فروقًا قوية تبعًا للمراكز الإجتماعية وللمهن وللمجموعات العارضة (مدارس، معسكرات... إلخ). وموقف الأفراد يمكن أن يتعقد. فالشخص الواحد قد يضطر إلى أن يتكلم على نحو يختلف بإختلاف من يوجه إليه الحديث. ثم أن اللغة العامة بحكم تعريفها ذاته تمتد إلى إقليم واسع توجد فيه عادة أو قد وجدت في الماضي لغوات متميزة.

وبعض من عناصر تلك اللغوات يؤثر في اللغة العامة بحيث تأخذ تلك اللغة في كل مكان لونًا خاصًا. فاللغة الفرنسية العامة ليست واحدة في المقاطعات الفرنسية المختلفة. واللغة الإنجليزية ليست هي هي في لندن وايدنبره، في نيويورك وملبورن. ولقد يحدث أن يحتفظ بطرق النطق المحلية، أو على الأقل الإقليمية، إحتفاظًا شبه تام مع إستعمال مفردات واحدة وقواعد نحوية واحدة. ولا تزال اللغة الألمانية العامة حتى اليوم تُنطق نطقًا متباينًا تبعًا للأقاليم التي تُستخدم فيها. ولكي نكتب لغة عامة على نحو دقيق يجب أن نحدد النقط التي يوجد فيها تفاوت مشروع. وتحديد الإباحات المقبولة يكوّن أو يجب أن يكوّن جزءًا من وصفنا للغة.

وكل اللغات العامة التي يستطيع الباحث في علم اللسان أن يلاحظها لغاتٌ لها صيغة مكتوبة. ومعظم الإختلافات في النطق التي تتميز بها الجهات المختلفة والطبقات الإجتماعية المتباينة لا تظهر في الكتابة. فالحرف a في اللغة الفرنسية ينطق بطرق مختلفة تبعًا للأشخاص الذين ينطقونه. وإذن فلهذا الرسم قيمة نوعية ولكنه لا يعبر عن المفارقات.

وفي اللغة المكتوبة تميل الإختلافات إلى الإختفاء مع أن تلك اللغة هي التي تحمل الصيغة العامة على أتم وجه. أنّ اللغة المكتوبة الثابتة بطبيعتها تؤدي إلى تثبيت اللغة العامة وتعمل فيها كعنصر محافظة.

واللغة المكتوبة تتميز عن اللغة المنطوقة بعدد من الخصائص وذلك طبعًا بصرف النظر عن الخصائص المحلية والإقليمية التي تهملها الكتابة، إما لعدم دقتها أو قصدًا إلى ذلك الإهمال. وخصائص اللغة المكتوبة التي نشير إليها في المحافظة على الإستعمالات القديمة والتخلف عن مجاراة اللغة المنطوقة، هذا من جهة. ومن الجهة الأخرى فإنه لما كانت الكتابة لا تملك ما يملكه المتكلمون من مناسبة وحركات ونغمة في الصوت توضح الكلام الملفوظ فإنه لا بدّ لها من أن تستخدم في دقة قواعد النحو ومفردات اللغة إستخدامًا محكمًا وإلا جاءت غامضة غير مفهومة. ومن ثمّ فاللغة المكتوبة توضح الصيغ النحوية كما توضح قيم المفردات. وهي من هذه الناحية عظيمة القيمة بالنسبة للباحث في علم اللسان. وتظهر قيمتها عندما نحاول وصف لغة لا كتابة لها. ولكننا مع ذلك نكوّن فكرة خاطئة عن لغة ملفوظة

عندما نحكم عليها بصيغتها المكتوبة فقط. والشخص الذي أعتاد الكتابة تأخذه الدهشة عندما يطّلع على الأقوال التي تفوه بها في محادثة عادية أو في خطبة مرتجلة إذا دونت تلك الأقوال بالإختزال.

وفضلاً عن ذلك نلاحظ أن اللغة المكتوبة كثيرًا ما تكون لغة خاصة لا علاقة لها باللغة المنطوقة وذلك بسبب الملابسات التي تحدثنا عنها سابقًا، ثم لأن تلك اللغة المكتوبة قد تكون لغة دينية أو لغة أجنبية أو شبه أجنبية.

ومن ثم فالدراسة اللغوية دراسة شديدة التعقد والتنوّع وهناك بون شاسع بين بساطة القواعد النحوية بساطة نسبية – أعني تلك القواعد التي تصف اللغات العامة – وبين تنوّع الحقائق اللغوي الذي أشرنا إليه فيما سبق. وعلماء اللسان أنفسهم كثيرًا ما ينسون ذلك.

إنه لمن المستحيل أن ندخل هنا في فحص الصعوبات التي نلقاها عندما نريد أن نحدد الظواهر على وجه دقيق فإذا كان الأمر يتعلق بلغة محلية نجد أن الأشخاص الذين يستخدمونها محرومون عادة من كل ثقافة لغوية لازمة لوصفها. وأما الأجانب ففضلاً عن إنهم يفهمونها فهما غير كامل مع تفاوتهم في ذلك، فإنهم يجدون مشقة في تمييز الأشخاص الذين يتكلمونها على نحو عادي. بل إنهم عندما يعثرون على هؤلاء الأشخاص لا يستطيعون بسهولة أن يأخذوا عنهم المعلومات اللازمة وذلك لأن هؤلاء الأشخاص أنفسهم لا يعون على وجه دقيق الطريقة التي يتكلمون بها. بل أن مجرد محادثة شخص يتكلم لغوة ما لشخص آخر لا يتكلم نفس هذه

اللغوة عادة ليكفي لإلقاء الإضطراب في إستعمال تلك اللغوة والحيدة بها عن الدقة. وعرض النتائج في ذاته صعب لأننا إذا قدمناه عن اللغة نفسها جاء مسرف الطول. فالوصف الكامل للغوات مقاطعة ما سيكون من الضخامة بحيث لا يستطيع أحد أن يستخدمه. وإذا إتخذنا أساسًا لذلك العرض المقارنة بلهجة أخرى أو بلغة عامة ما، جاء فاسدًا في مبدئه. ونحن لا نجد نفس تلك الصعوبة بالنسبة للغات العامة. وذلك لأن وجودها ذاته يفترض أن قواعدها قد وضعت إلى حد ما وإن كنا نجد أنفسنا عندئذ أمام مواضعات مصطنعة بعض الشيء بحيث لا تُعطي فكرة دقيقة عن طريقة تطور اللغة تطورًا يتم دون وعي ممن يتكلمونها. واللغات المكتوبة هي أسهل اللغات دراسة ولكننا قد رأينا إلى حد لا يجوز لنا أن نعتقد أن اللغة المكتوبة تطابق اللغة المنطوقة فعلاً.

لغة النصوص

وفيما يختص باللغات القديمة لا نملك إلا نصوصًا مكتوبة ومن ثم وجب ألا ننسى قط إنه لا يجوز أن ندرسها كما لو كانت لدينا اللغة المنطوقة. إلا أننا رغم هذه الحقيقة نجد أن مؤرخ اللغة في موقف خير من موقف المؤرخين العاديين، وذلك لأن الشهود الذين يدونون الحوادث تكون لهم فيها عادة مصلحة ومن ثم تتطرق الأغراض إلى ما يدونون. وهم قد يقصدون إلى إحداث أثر ما فيشوهون الحوادث. ثم أن الوقائع التي لا تُعرض لذاتها لا تذكر إلا مجزأة أو تلميحًا. وعلى العكس من ذلك النصوص التي يستخدمها علماء اللسان فإنها قد كتبت لتفهم وهي تمثل –

إلا في الشاذ – نماذج من اللغة التي كان يكتبها أصحاب تلك النصوص: وإذا كان محررها قد كتبها ليخدع القاريء عن وقائع بعينها فإنه مع ذلك قد إستخدم اللغة دون غرض خاص فيما يختص بتلك اللغة. والنص – ما دام طويلاً طولاً كافيًا – يعطي فكرة تامة عن بنية اللغة المستعملة. وإذن فتاريخ اللغة يعمل بشواهد يمكن للمؤرخين العاديين أن يحسدوه على ما فيها من أمانة وإخلاص. وعلى العكس من ذلك إذا كانت النصوص المستعملة لم تحفظ في مخطوطات أو على آثار معاصرة لتحريرها، فإن واجب الباحث في علم اللسان أن يحذر فوق حذر المؤرخين. وذلك لأن لغة النصوص كثيرًا ما يغيرها النساخ والناشرون تبعًا لتغير اللغة الملفوظة والمكتوبة وبخاصة في الأزمنة التي تلي تحريرها مباشرة. ومن ثم كان من واجب الباحث في علم اللسان أن يطبق في دقة قواعد النقد التاريخي على كل نص قد مر بوسائط لاحقة لتحريره الأول.

وأيًا ما يكون الأمر فإن الشواهد لا قيمة لها في أغلب الأحيان إلا بالنسبة اللغة المكتوبة. فنحن لا نستطيع حتى في أكثر الحالات مواتاة أن نكون عن نطق لغة قديمة إلا فكرة ناقصة جزئية. وسوف ترى فيما بعد عند كلامنا على علم اللسان التاريخي بأي حيلة مدهشة إستطاع على النحو المقارن أن يتغلب على تلك الصعوبة.

اللغة كحقيقة إجتماعية

الباحث في علم اللسان لا يلاحظ اللغة نفسها بل مجرد مظاهرها الخارجية التي هي مظهر وجود تلك اللغة وسبيل إنتقالها والمحافظة عليها.

وهذا صحيح سواء كان موضوع درسه لغوة أو لغة عامة أو لغة مكتوبة. اللغة كائن مثالي لا سبيل إلى إدراكه إدراكًا مباشرًا.

وهي توجد عندما يتكوّن لعدد من الأفراد عادات متشابهة في النطق وعلاقات تقوم بين أصوات معينة وبين معان معينة. وكل فرد يتكلم لغة ما، يملك على نحو ما كل هذه الحقيقة التي هي حقيقة نفسية صرفه. ولكننا لا نستطيع أن نتحدث عن اللغة إلا إذا وازت تلك الحقيقة الموجودة عند الفرد حقائق أخرى عند أفراد آخرين، أو على الأقل إذا كانت قد وازت أو كان من الممكن أن تكون قد وازت واللغة ليست لغة إلا بإعتبارها أداة للإتصال تستخدم لكي تثير عند الأفراد الآخرين إستجابات محددة.

والباحث في علم اللسان، حتى عندما يفكر في نفسه، لا يستطيع أن يلاحظ غير حقائق لغوية خاصة، جملاً ومفردات. ولكنه عادة لا يلاحظ تلك الملكة التي يستطيع بواسطتها أن يكون صيغًا ولا تلك الآلية التي ينطق بها تلك الصيغ ويفكر فيها ويفهمها. الحقيقة الداخلية للغة تفلت من الباحث في علم اللسان كما تفلت من غيره من المتكلمين وإنه لمن الممكن أن نلاحظ بكل الوسائل المعروفة صوتًا أو كلمة مفردة أو عامل صيغة. ولكن هذه ليست إلا حقائق عابرة، وهي لا تتحقق بذاتها مرتين كما إنها عارية عن كل قيمة ثابتة. الكائن الحي في التاريخ الطبيعي ليس إلا ممثلاً عابرًا لجنس هو الحقيقة الثابتة ولكنه يتمتع لوقت ما بوجود مستقل. ومن ثم كانت له إلى حد ما حقيقة ذاتية. وأما الظاهرة اللغوية فعلى العكس من ذلك نجد أنها تختفي مباشرة بمجرد إدراكنا لها أو نطقها أو فهمها، فلا بقاء لها إلا أن تحتفظ الكتابة أو يحتفظ التسجيل الميكانيكي

بذكراها. ومع ذلك فذكرى ظاهرة ما رغم ثباتها لا تكون حقيقة مستقلة.

والباحث في علم اللسان يسجلها لكي يحتفظ بالكلام الملفوظ ماثلاً أمام عينيه. ولكن موضع دراسته ليس ذلك الشيء المثبت الميت وإنما هو حقيقة لا تلمس، حقيقة ليس ثمة وسيلة للوصول إليها مباشرة. حقيقة اللغة الداخلية هي مجموعة العلاقات التي توجد في نفس كل من يتكلمها من أفراد مجموعة ما. وهي في نفس الوقت ذلك الإلتزام الذي يضطر الفرد إلى أن يحافظ على الموازنة الدقيقة بين تلك العلاقات كحقيقة إجتماعية صرفه شيء معلق: **immanente** خارج عن الأفراد.

كل ملفوظ يتاح للباحث في علم اللسان ملاحظته في نفسه هو أو في نفس غيره ليس إلا مظهرًا خارجيًا لتلك الحقيقة ولكنه لا يمثل قط صورة تامة لها، وفي كل مرة تعطيه الملابسات الخاصة هيئة ذاتية. ثم أن اللغة تحل ممكنات لم تتحقق قط وإن كان من الممكن تحققها إذا واتتها الملابسات. فالفعل **voler** (يطير) لم يستعمل من قبل مع ضمير المتكلم حتى جاء يوم دعت الحاجة إلى إستعماله فلم يتردد احد في أن يقول: **Je vole; j'ai volè : je volerai; je volerais** أطير وطرت وسأطير ولكنت أطير.

وعندما خلق الفعل **télégraphier** أو الفعل **téléphoner** «يرسل برقية» أو «يتحدث بالتلفون»، لم يجد أحد مشقة في أن يقول: **je télégraphierai** «سأرسل برقية» أو **j'ai téléphoné** «لقد تحدثت بالتلفون». اللغة لا تعرف التحجر وهي قدرة على العمل، قدرة كامنة. وإذن فما على الباحث وصفه ليس مجموعة من الحقائق الفعلية بل مجموعة

من الممكنات التي يمكن أن تتحقق عندما تدعو الحاجة. بل أن الحقائق الفعلية ليست هنا موضع البحث وما هي إلا وسائل نستطيع بفضلها أن نكون بطريق غير مباشر فكرة عن الموضوع الحقيقي.

وتحديد هذا الموضوع المثالي أمر هين نسبيًا عندما يتعلق كما رأينا بلغات مكتوبة أو لغات عامة وهذان النوعان شيء واحد إلى حد بعيد وذلك لأن الأنموذج المثالي في هذه الحالات محدد بحكم تعريفه ذاته تحديدًا دقيقًا أحيانًا ومعنًا في الدقة أحيانًا أخرى. وعدد كبير من الأفراد المختلفين يسعون إلى إحتذاء نمطه، وأعين لما يفعلون وعيًا متفاوت الدرجات.

أما في دراسة اللغوات فالصعوبة على العكس كبيرة. يجب أن نستقرى الأنموذج العادي بالملاحظة. ونحن نصل إلى ذلك بتقييد عدد متفاوت الكثرة من المنطوقات اللغوية التي تصدر عن عدد قليل أو كثير من الأفراد. ولما كان أفراد كل مجموعة إجتماعية يتكلمون لغوات متحدة إلى حد بعيد فإننا نستطيع مبدئيًا أن نكتفي بملاحظة فرد واحد من المجموعة وذلك طبعًا مع صرف النظر عن المفارقات التي سبق أن أعطينا فكرة عنها. وفي الحق إننا لا نعدم أن نجد عدة أوصاف للغوات تستند إلى ملاحظة فرد واحد. ولكن الفرد الواحد مهما دققنا في إختياره من الممكن أن يكون فيه بعض الشذوذ الدقيق في بعض النواحي. بل إنه لمن النادر أن يكون فرد ما عاديًا على نحو مطلق. ومن الممكن كذلك أن تكون فيه مواضع نقص وبخاصة في مفردات اللغة. وأخيرًا لكل فرد إستعمالاته الخاصة، وهذه وإن تكن موافقة للانموذج العادي إلا أنها مع ذلك ليست أساسية فيه. ومن ثم كان من الواجب أن نلاحظ عدة أفراد. وواجب

الملاحظ هو أن ينحي كل الملابسات التي تكيف لغوة الأفراد الذين يلاحظهم تكييفًا خاصًا. وذلك لكي يحصل على اللغة التي تعتبر مقياسًا. ونحن إذ نعرف ذلك المقياس لن نستطيع إلا أن نخطط الحدود التي يعمل فيها كل عنصر من عناصر اللغة. ثم إننا لا نستطيع أن نلاحظ غير المتوسطات، وذلك فيما عدا الحالات التي نرى فيها الأشخاص الذين ندرس لغتهم يصدمهم هذا النحو من الكلام أو ذاك. واللغة التي تعتبر مقياسًا لا يمكن أن ترصد وتلاحظ بدقة إلا عندما يكون لدى من يتكلمها وعي بها إلى حد. وملاحظة الحقائق المحلية نفسها بالغة المشقة. ومن النادر أن تكون اللغوة هي اللغة الأصلية للشخص الذي يدرسها، ومن ثم يرى نفسه مضطرًا إلى أن يسأل الآخرين. وهو مهما إحتاط في أسئلته لا بد مستهدف لأن يفسد الطريقة التي يتكلم بها الأشخاص الذين يلاحظهم في أحوال الحياة العادية. ونحن نعرف على وجه التقريب كيف يجب أن تعمل الملاحظات لتكون لها قيمة حقيقية، ولكنه من المستحيل في أغلب الأحيان أن نبلغ في ملاحظاتنا ما يجب من الدقة والضبط. ومعظم الحقائق المحلية التي جمعت قد عملت على نحو يثير الإنتقادات. ولكن ذلك لا يسلبها قيمتها ولا يحول دون إستخدامها إستخدامًا صحيحًا من الناحية التاريخية بفضل مزايا المنهج المقارن.

ومن ثم كانت اللغات العامة واللغات المكتوبة، البالغة الأهمية بل والمسيطرة أحيانًا كثيرة في نمو دراسات على اللسان، هي اللغات الأصلح للدراسة وإن تكن النتائج التي تستخلص من دراستها من الواجب أن تصحح بدراسة اللغوات، وذلك لأن ما يلوح في بعضها كحقائق ثابتة ليس

له في الأخرى إلا صفة المقياس المثالي. واللغوات هي التي تمثل الحالة القديمة وبفضلها نستطيع أن نفسر معظم التغيرات اللغوية التي تسمى ذاتية.

- ٣ -

كل لغة وليدة لتطور تاريخى تدخل فيه مؤثرات عديدة متباينة ،ومن ثم كانت اللغة أكثر من أي ظاهرة إجتماعية أخرى غير قابلة التفسير إلا بفضل التاريخ. نعم إنه من الممكن، بل ومن الواجب، أن توصف كل لغة في ذاتها دون إدخال أي إعتبار تاريخي، كما أنه من الممكن، ومن الواجب، أن نحدد القواعد العامة لبناء اللغة دون أن نتساءل عن نشأة تلك المبادئ. ولما كانت كل اللغات المعروفة الحية منها والميتة تطبق في الواقع مبادئ مشتركة فإننا بلا ريب سننساق إلى مشكلة أصل اللغة، تلك المشكلة التي لا تقبل حلاً علميًا في الحالة الراهنة لمعلوماتنا. ولكن طرق الأداء الخاصة بكل لغة لا تقبل إلا تفسيرًا تاريخيًا وإن يكن دائمًا تفسيرًا جزئيًا.

علم اللسان التاريخي

إن تاريخ اللغات لا يوضع بفضل النصوص فحسب. ومعظم اللغات التي تتكلم اليوم لم يبدأ في كتابتها إلا من زمن حديث، والكثير منها لم يكتب إلا في عصرنا الحاضر. واللغات القليلة العدد التي لدينا منها شواهد قديمة قدمًا نسبيًا – لاحقة، بكثير، للآثار الإنسانية القديمة التي وصلت إلينا – قد خرجت جزئيًا من الإستعمال. فاللغات البابلية والسوسية (susien) والمصرية لا تمثلها اليوم أي لغة حية. وفي الحالات التي تكون

لدينا فيها نصوص قديمة للغات لا تزال تتكلم نجد أن السلسلة غير متصلة. خذ مثلاً اللغات الإيرانية، وهي من هذه الناحية محظوظة، تجد أن لدينا أولاً لغة النقوش الأكمينية (أواخر القرن السادس ق.م) ثم لغة الأفستا **Avesta**. وهي ربما كانت في جزء منها أقدم من الأولى. وهاتان اللغتان لا نعرفهما إلا معرفة مفككة. وبعد ذلك بزمن طويل نجد اللغة الرسمية للعهد الساساني (القرن الثالث بعد الميلاد) ثم لغة النصوص المانوية التي وجدت في تورفان: **Tourfan**. ثم في القرن العاشر نجد اللغة الفارسية الأدبية. وأخيرًا في العصر الحاضر نجد عدة لغات. «فاللغة الفارسية القديمة لغة دارًا» و «بهلوي تورفان والساسانيان» و «فارسي الفردوسي» و «الفارسي الرسمي الحاضر» تكون أربعة عصور للغة تلوح تقريبًا واحدة. ومع ذلك فليست لدينا نصوص نصل بها بين تلك العصور بحيث يتصل السابق باللاحق. وبين اللغة الفارسية القديمة لغة دارًا، وبين لغة الساسانيين بنوع خاص قد حدث تطور أساسي لا نملك أي شاهد صريح عليه. وأما عن اللغات الإيرانية الحديثة غير اللغة الفارسية ومجموعة لغات «بامير» التي نجد صيغتها القديمة في اللغة السوجدية **sogdien** التي إكتشفت حديثًا، فليس لأي منها تاريخ. ونحن على العكس من ذلك نجهل اللغة الحديثة التي ربما تعتبر إستمرارًا لتلك اللغة التي إحتفظت لنا نصوص الأفستا بذكراها. واللغات الرومانية هي تطوراتٌ مختلفة للغة اللاتينية، ومع ذلك فاللغة اللاتينية الأدبية لا تفسر اللغات اللاتينية الحديثة. وذلك لأنه من الواجب أن نعتبر نقطة البدء لغة الكلام اللاتينية لا اللغة المكتوبة. وإذا كانت بعض النصوص قد كشفت عن شيء من لغة الكلام اللاتينية

فإننا لا نستطيع أن نقدر قيمة هذه الآثار المنفردة إلا بمقارنة اللغات الرومانية بعضها ببعض. وبين النصوص الأولى لكل لغة رومانية وبين اللغة اللاتينية المكتوبة هوةٌ واسعة. وحتى في الحالات الأكثر مواتاةً حيث نجد أن اللغة لم تتحجر ولم تبق كالسنسكريتية واللاتينية الأدبية ثابتةً تقريبًا خلال القرون مما نستطيع معه أن نلمح لغة الكلام خلال النصوص. نقول إنه حتى في هذه الحالات لا تعطينا النصوص –كما سبق أن رأينا – عن اللغة فكرة دقيقة قط. والإكتفاء بالنصوص المكتوبة في تتبع تغيرات اللغة، عندما نضع نحوًا تاريخيًا للغة ما، عبث أطفال. ومن ثم كان الباحث في علم اللسان مضطرًا إلى إستخدام وسائل خاصة به، أعني وسائل النحو المقارن.

مبادئ النحو المقارن

النحو المقارن يستند إلى بعض مبادئ أساسية يجب أن تُصاغ صياغةً صريحة. وذلك لأن معظم الأخطاء التي تُرتكب في علم اللسان إنما تصدر عن إستخدام وسائل النحو المقارن في حالات لا يمكن أن تطبق فيها مبادئه.

وأول تلك المبادئ هو أن اللغات تصدر عن تغييرات عناصرها الموجودة لا عن خلقٍ جديد. فمن يريد أن يضع إسمًا لشيء جديد يستعير عادة عناصر الكلمة من لغته أو من لغة أجنبية وذلك كاللفظة الألمانية: **Fernsprecher** من **Fern** «بعيدًا» و**Sprecher** «متحدث» في مقابل اللفظة الفرنسية **téléphone** من اليونانية **télé** «بعيدًا» و**fone** «صوت» ومع ذلك فقد يحدث أن يخلق لفظ كالكلمة **Gaz** ولكن ذكريات الألفاظ التي سمعت

مستقرة فيها. وكلمة «جاز» تذكرنا بلفظة **Geist** «نفس» وخلق الألفاظ الموحية لم يقف قط، ومع ذلك فالألفاظ الفرنسية التي خلقت لتدل على الضوضاء نحو **Crisser** «صرير الأنياب» **Cracer** «قعقعة» و**Croquer** «قرض» تدخل في سلاسل من الصيغ الموجودة. وإذن فالأمر ليس أمر خلق خالص. وهذه الحالة بعدُ محدودة للغاية. وإنه وإن يكن كثيرًا ما يحدث أن يخلق الأفراد غير العاديين أو الأطفال الذين يوضعون في ظروف غير عادية مفردات جديدة إلا إنه فضلاً عن إننا نعثر في تلك المفردات دائمًا على عناصر لغوية أتيحت للمخترعين فرصة سماعها فإن هذه المفردات تختفي على أكثر تقدير بإختفاء الأشخاص الذين كونوها. وبصرف النظر عن اللغات العالمية التي صنعت والتي لم تستطع أن تحيا إلا في حدود إستعمالها الكلمات الموجودة دون تحويرها تحويرًا مسرفًا لا نجد مثلاً لمحاولة خلق مجموعات من الصيغ النحوية. ومن ثم فإنه إذا لم يكن من الثابت قط أن بعض الكلمات لا يمكن أن تعتبر مخلوقة من العدم على نحو ما بحيث لا نجد لها أصلاً إشتقاقيًا إلا أنه من المسلم به أن كل طريقة خاصة للنطق وكل نظام نحوي عام لا بد أن يكون إستمرارًا لطريقة أو نظام سابقين.

«ب» والمبدأ الثاني هو أنه ليس ثمة بين الإصطلاح اللغوي والشيء الذي وضع له ذلك الإصطلاح أي علاقة طبيعية، وإنما هي علاقة تقاليد. ففي قولنا: **je dis** «أنا أتكلم» للعبارة عن المتكلم و **tu dis** «أنت تتكلم» للعبارة عن المخاطب و**il dit**: «هو يتكلم» للعبارة عن الغائب ليس في الضمائر **je, tu، il** : «أنا» و «أنت» و «هو» شيء يدل

بذاته على أحد الأشخاص الثلاثة، وإنما تستعمل لأنه في جماعة بشريةٍ ما جرت التقاليد بأن تستعمل تلك الصيغ.

ومن ثم نرى أكثر علماء اللسان حنكةً عاجزًا كغيره من الناس أمام خطبة أو نص مكتوب في لغة مجهولة جهلاً تامًا. نعم إن كل اللغات تحتوي على عدد من أفعال وأسماء الأصوات **onomatopées** وعلى عدة ألفاظ موحية يقوم بين جرس حروفها وبين ما تعبر عنه علاقة ما. كان هناك بلا ريب عدة معان يعبر عنها بأنواع مخصوصة من الأصوات على نحو ما نرى الأشياء القريبة يعبر عنها بالحروف الصائتة المفتوحة والأشياء البعيدة بالحروف الصائتة المغلقة، ومن ثم المعارضة بين **ici** «هنا» للقريب و**Là** «هناك» للبعيد وبالألمانية **heir** «هنا» و**Dort** «هناك». فإن هذا التعارض لا يمكن أن يكون مجرد إتفاق. ومما لا شك فيه أيضًا أن هناك طرقًا لترتيب الألفاظ أقرب إلى الطبيعة من غيرها. ففي الجملة الإسمية مثلاً «الإنسان خيّر» **l'homme est bon** يوضع المسند إليه عادة – وإن لم يكن دائمًا – قبل المسند بإعتبار أننا نسند المسند إلى المسند إليه. ومع ذلك فكل هذه الخصائص المحدودة العدد لا تكفي لنحدد لغة ما ولا لنفهم لغة نجهلها. وإذن فكل إتفاق في التفاصيل بين لغتين لا يصدر إلا عن رابطة تقليدية تاريخية بينهما.

والتقليد **tradition** يمكن أن يوجد على نحوين:

تتنقل اللغة عادة بإستعمال الأطفال لها في الحديث إذ يتمثلون لغة محيطهم أي لغة الهيئة الإجتماعية التي ينتمون إليها بمولدهم. ولقد يحدث

أن يتكلم الوسط الإجتماعي للطفل لغتين في وقت واحد فيتعلمهما الطفل معًا ويتكلمهما عند إنتهاء تعليمه. ولكن هذه حالة نادرة وفي العادة عندما تحدث لا تلبث زمنًا طويلاً إذ تتغلب إحدى اللغتين على الأخرى في الوسط الإجتماعي.

والنحو الآخر لإنتقال اللغات يكون عندما يتعلم الفرد لغة أخرى علاوة على لغته الأصلية فإنه يكون عرضة لأن يدخل في لغته الأصلية بعض عناصر اللغة الثانية. وينتهي الأمر بمواطنيه الذين يجهلون اللغة الثانية إلى أن يستخدموا تلك العناصر في إستعمالهم العادي، وبذلك تصبح جزءًا من لغتهم الأصلية. وهذا ما يسمى بالإستعارة[١٨]. وإنه لمن المعترف به اليوم أن الإستعارة تلعب دورًا هامًا في نمو اللغات وهي ليست ظاهرة شاذة بل عادية كثيرة الحدوث مثلها مثل إنتقال اللغات من الآباء إلى الأبناء. وهناك حالتان حسبما تكون اللغة الأولى والثانية متميزتين تميزًا مطلقًا أو تلوحان للمتكلمين كصيغتين للغة واحدة يمكن أن ترد إحداهما إلى الأخرى بطريقة الإحلال المطرد. فالفرنسي عندما يدخل في حديثه كلمة إنكليزية، والتركي عندما يأخذ كلمة فارسية أو عربية، تكون الإستعارة واضحة. ولكن عندما يستعمل أحد سكان قريةٍ بشمال فرنسا كلمة فرنسية أو يصنع كلمة فرنسية من إحدى كلمات لهجته فإنه يلجأ إلى الإحلال المطرد. فما ينطقه الفرنسي **wa** «وَ» تصبح في اللهجة المحلية مثلاً **wé** «وي» «واو مفتوحة ممالة» ويكون لدى المتكلم وعيٌ بتلك المقابلات. وهكذا عندما ينتقل من لهجته المحلية إلى اللغة الفرنسية أو العكس يقوم

---

(١٨) الإستعارة بمعناها اللغوي أي الأخذ من لغة أخرى لا الإستعارة المعروفة في علم البيان.

بالإحلالات الملائمة بحيث تتنكر الإستعارات غالبًا ويصبح من المستحيل أن نقرر إذا إنطلقت الكلمة Iwé هل هي كلمة محلية أو كلمة مستعارة من اللفظ الفرنسي العام lwa «قانون= loi» وقد تنكرت بإحلال نطق اللهجة Iwé محل النطق الفرنسي العام (أي الباريسي) Iwa. وفي مثل هذه الحالة تتعدد الإستعارات بحيث يمكن القول بوجود تيار مستمر غير محسوس بين اللغتين في لغة الفلاح الفرنسي – أعني فلاح شمال فرنسا إذ أن لهجات الجنوب مستقلة. أن اللهجة هي اللغة الفرنسية ملهوجة، واللغة الفرنسية هي اللهجة مفرنسة. وهذه الإستعارات من المستحيل إلى حد ما تمييزها عن اللغة الأصلية التي تتناقلها الأجيال، ومن الممكن أن تمتد إلى كل الظواهر اللغوية نطقًا ونحوًا ومفردات، وأما إذا كانت الإستعارة بين لغتين متميزتين تمام التمييز عند من يتكلمونهما فإنها على العكس تقتصر على المفردات أو على الأكثر على بعض الطرق التي تتكون بها الكلمات. وذلك لأنه لا يمكن أن نستعير من لغة أجنبية صيغة نحوية مفردة. وإنما نستعير عادة النظام النحوي كله. وعندئذ نتخلى عن نظام لغتنا الأصلية وهذا هو ما نسميه إستبدال اللغة بغيرها إستبدالاً تاماً.

وإذن فكل مجموعة من الموافقات (concordances) المطردة في الصيغ النحوية بين لغتين تدل على أن هاتين اللغتين تمثلان حالتين للغة واحدة تطورت فإنتهت إليهما. وذلك لأنه لما لم تكن ثمة علاقة جبرية بين الصيغ والأشياء التي تعبر عنها تلك الصيغ فإن وجود مجموعة من الصيغ المتوافقة في لغتين مختلفتين يعتبر شيئًا غير معقول. فلو لم تكن اللغة الإيطالية والإسبانية والفرنسية مثلاً من الناحية التاريخية لغة واحدة هي

اللاتينية التي تطورت تطورات مختلفة حتى إنتهت إلى تلك اللغات الثلاث – لو لم يكن ذلك لما إستطعنا أن نفسر إستعمال اللغة الإيطالية ل io, tu, egli والإسبانية ل yo, tu, il والفرنسية ل tu, il (في الفرنسية القديمة yo) je للدلالة على الأشخاص الثلاثة (المتكلم والخاطب والغائب) في المفرد. وكذلك الحال في غير ذلك من الموافقات المطردة التي لا عدد لها في اللغات الثلاث.

ومن هنا كانت المشكلة التي تعرض لمؤرخ اللغة هي أنه ما دامت اللغات لا تخلُق بل تغير، وما دامت العبارة اللغوية تقليدية فإنه من الواجب أن نميز، في الموافقات التي توجد بين لغتين أو أكثر بين ما يعتبر منها نموًا ذاتيًا وبين ما يفترض قيام تقليد مشترك بين تلك اللغات. فمن الممكن أن يكون التوافق بين مفردات منعزلة نتيجة للمصادفة البحتة على نحو ما تدل كلمة bad في اللغتين الفارسية والإنجليزية على معنى (رديء) كما أنه من الممكن أن يكون نتيجة لإستعارة اللغتين من لغة واحدة. ولكن مجموعة من الموافقات النحوية في عوامل الصيغة لا في قواعد ترتيب الألفاظ فحسب تدل على وحدة الأصل دلالة ثابتة.

إذا كانت الموافقات عديدة تامة منتظمة في وحدات، كانت المشكلة سهلة الحل. فليس من الضروري أن نكون من علماء اللسان لندرك أن اللغات الأندواوربية التي لدينا منها شواهد سابقة على ميلاد المسيح (هي الأند إيرانية واليونانية واللاتينية والأسكو أومبريانية) ليست إلا صيغًا مختلفة للغة أصلية واحدة. وأما عن اللغات التي لم تعرف إلا بعد ذلك بنحو عشرة قرون كالكلتية والجرمانية والصقلبية والأرمنية فإن الأمر أقل

وضوحًا. ولو أنه لم يكن لدينا من الأندوأوربية غير اللغات المحلية الحالية أعني الفرنسية والأيرلندية والإنجليزية والألمانية والصقلبية والأرمنية والإيرانية والهندية إذن لوجدنا صعوبة في إثبات رجوعها إلى لغة واحدة ولأصبح من المستحيل أن نضع لها نحوًا مقارنًا. لقد إستطاع التطور الذي إختلف سرعة وبطأ خلال ألفين وخمسمائة عام أن يمحو الجانب الأكبر من آثار الوحدة القديمة فأصبح من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، تعيين الوحدات الموغلة في القدم. وفيما عدا اللغات السامية والأندوأوربية لا نجد وثائق ترجع إلى القرن الخامس قبل المسيح بل ولا إلى القرن الخامس بعد المسيح إلا في النادر. ونحن إذا عثرنا بقرابات لغوية واضحة مقطوع بها ظهر لنا إنها نتيجة لوحدة أصلية تحطمت في زمن قريب منها نسبيًا. فلغة مدغشقر **le malgache** التي من السهل أن ندرك إنها من لغة الملايا أو على الأدق من لغات جزر الهند الشرقية **I'indonesien** لم تنفصل عن لغة الملايا إلا بعد ظهور المسيحية. إن النحو المقارن يمكننا من سد النقص الذي يجمده علم اللسان التاريخي في الوثائق ولكنه لا يسمح لنا بأن نرد حدود معارفنا إلى ما خلف أقدم الوثائق التي لدينا.

ذلك لأن اللغات في الواقع دائمة التغير. والتغييرات تنتج أولاً عن الطريقتين اللتين تنتقل اللغات بواسطتهما: ففي كل مرة يتعلم فيها الأطفال الكلام تختلف اللغة التي يثبتون عليها عن لغة محيطهم. وهذه الإختلافات على صغرها في كل مرة تتجمع بتعاقب الأجيال. ومن جهة أخرى تستعير اللغات من غيرها وتلك العاريات تتجمع هي الأخرى، وثمة تغييرات أخرى تنتج عن مجرد إستخدام اللغة. فالعنصر اللغوي الذي يستعمل يصبح

استعماله أكثر سهولة على المتكلم وأكثر إلفًا، ومن ثم أقل دلالة، ولهذا نرى مجموعات من الألفاظ التي كانت في الأصل مستقلة تجنح إلى الإتحاد، ونرى إختصارات في النطق. وهذه الظواهر تسبب ردود فعل عكسية. وأخيرًا كثيرًا ما يحدث أن يغير الأفراد أو ان تغير الجماعات لغاتها. وهذا التغيير لا بد محدثٌ تحويرًا في اللغة التي يتخذونها بدلاً عن لغتهم الأصلية. وإذن فكل لغة قد تغيرت بمرور بضعة قرون على إستخدامها تغيرًا يعتد به حتى عندما يكون ذلك التغير أبطأ ما يكون.

«ج» وهناك مبدأ ثالث أساسي في النحو المقارن مضمونه أن التغير لا يحدث على نحو مشتت غير مطرد بل يحدث وفقًا لقواعد ثابتة يمكن أن نصوغها في دقة إذا تناولنا لغة ما في عصرين متتابعين من تاريخ تطورها، وذلك على شرط ألا تكون التغيرات التي حدثت بين العصرين المواجهين أكثر عددًا أو جوهرية مما يجب لنقول بإستمرار اللغة الواحدة.

إن التغير يحدث على نحو مستقل متميز في كل عنصر من عناصر اللغة الثلاثة، الصوت وعامل الصيغة والكلمة.

والأصوات تتطور مستقلةً عن المعنى الذي تعبر عنه بل ولو أضر التطور بذلك المعنى. وكثيرًا ما يحدث أن تختفي العناصر الصوتية التي تكون جزءًا عضويًا من الصيغة النحوية أو تتغير تغيرًا يجعل تلك الصيغة غير مفهومة، وينجم عن ذلك تجديدات نحوية.

ولكن التطور الصوتي يحدث دون مراعاة للمعنى. ولو إننا واجهنا لغة ما في فترتين من تاريخها للاحظنا أن الصوت «أ» في الفترة الأولى تقابله

بإستمرار في الفترة الثانية الصوت «ب». خذ لذلك مثلاً اللغة اللاتينية من جهة واللغة الفرنسية الحديثة من جهة أخرى فهما تمثلان فترتين متتابعتين في تاريخ لغة واحدة – تجد أن الصوت اللاتيني **K** (ك) قبل **a** (آ) يقابله في الفرنسية بإستمرار **cha** (ش) فالكلمات اللاتينية: **canem** (كلب)، **cantor** (مغني) **caballum** (حصان)... إلخ يقابلها في الفرنسية: **cheval, cliantre, chien**... إلخ فإذا خرج عن هذه المقابلات شيء فإنما يكون ذلك لأسباب خاصة. فإذا وجدت مثلاً أن الكلمة اللاتينية **caveam** قد أصبحت **cage** (قفص) فإنما ذلك لأن عوامل صوتية أخرى قد عارضت الأولى. وإذا كانت: **capsam** يقابلها **caisse** (صندوق) فذلك لأن الكلمة الأخيرة إستعارتها اللغة الفرنسية من لغة البروفانس. والكلمة الفرنسية موجودة هي الأخرى ولكن بمعنى خاص وبال **ch** (ش) المتوقعة وهي كلمة: **chasse** (صندوق خاص توضع به آثار القديسين). والفعل التبعي: **vincat** «أن ينتصر» إنما يقابله **Qu'il vainque** كنتيجة لتعميم ال **k** الموجودة في إسم المفعول **vaincu** وفي بعض الصيغ الأخرى من تصريف الفعل **vaincre**. وإذن فالمقابلات الصوتية في العادة مطردة وذلك ما لم تعارضها عوامل صوتية أخرى أو إستعارات أو إعتبارات نحوية. ونحن نسمي أمثال تلك المقابلات المطردة قانونًا صوتيًا.

القانون الصوتي إذن يعبر عن علاقة بين حالتين متتابعتين للغة واحدة في وسط إجتماعي ما. فهو ليس قانونًا عامًا شبيهًا بقانون في على الطبيعة أو على الكيمياء. وهو يعبر عن وقائع خاصة بلفظة ما في فترتين متميزين في مكان ما. ولكنه يعبر عن ذلك على نحو بلغ من الدقة أن رأينا

الإكتشافات اللآحقة تثبت صحة الصيغ التي أضطر علماء اللسان إلى إفتراضها. فمن ذلك مثلاً أن العلماء منذ زمن بعيد كانوا قد إستقروا على أن الصيغة اللاتينية **iumentum** (دابة) يجب أن تكون صادرة عن الصيغة **iouksmentom** لا **ioukmentom** وذلك لأن ال **m** في اللاتيني الكلاسيكي لا تقابل **km** في لغة ما قبل التاريخ. وبالفعل عندما إكتشف نقش حجري لاتيني أقدم من كل ما لدينا وهو نقش حجر الفورم (**Forum**) الأسود وجدت فيه الصيغة التي إفترضها العلماء. والحالات التي من هذا النوع كثيرة العدد.

إن القانون الصوتي يفترض تغيرًا ولكنه لا يبصرنا بسبب ذلك التغير. هل كان لأن السكان قد غيروا لغتهم؟ أم كان لنمو اللغة نموًا تلقائيًا؟ أم كان لإستعارة؟ كما لا يبصرنا بطريقة حدوث ذلك التغير، أكان بسيطًا؟ أم متعددًا؟ وهل التغييرات كانت متتابعة؟ أم متعاصرة؟ فالصوت **d** (د) في أول الكلمات الألمانية يقابل الصوت **t** (ت) في اللغة الأندواوربية الأولى. ولهذا نجد في الألمانية **donner** (رعد) في مقابل **tonat** (يرعد) اللاتينية. ولكن ال **t** الأندواوربية لم تصبح **d** في الألمانية دفعة واحدة بل بعد مرورها بعدة تغييرات إنتهت إلى **d**. فإذا كان من الصواب أن نقول أن ال **d** الألمانية تقابل ال **t** الأندواوربية فهذا ليس معناه إنه في وقت ما قد إنقلبت ال **t** الى **d** دفعةً واحدة. فالقانون الصوتي يفترض إذن تغييرات ولكنه لا يفصح عنها وما هو إلا معادلة للتغيير عن المقابلات بين حالتين لغويتين.

وبالمثل إذا عارضنا الصيغ النحوية للغة ما في فترتين متتابعتين من تاريخها نجد أن هناك مقابلات مطردة. فالإستقبال مثلاً في اللغة اللاتينية

كانت له صيغ مختلفة أهمها الصيغتان: amabo و dicam (سأحب وسأقول) وجاءت اللغة الفرنسية فأحلت محلها صيغة من بنية واحدة في كل أفعال تلك اللغة هي: J'aimerai je dirai (سأحب وسأقول). وإذن ففي علم الصيغ كما هو الحال في علم الأصوات تنطبق المعادلات بإطراد. وكل إنحراف يتطلب تفسيرًا خاصًا. وهنا أيضًا ليس للمعادلات قيمة مطلقة لأنها لا تصبح إلا بالنسبة إلى لغة ما في مكان ما وفي زمن ما.

وأما عن المفردات فلكل كلمة حياتها المستقلة. فالتغييرات التي تصيب كلمة ما خاصةٌ بتلك الكلمة. فإن أصابت غيرها لم يعدُ ذلك بعض الكلمات المجاورة لها في المعنى أو في الصيغة.

هناك معادلات عامة في المقابلات الصوتية وفي الصيغ النحوية وبين فترتين من تاريخ لغة واحدة. وأما المفردات فليست فيها أمثال تلك المعادلات. نعم إنه من الممكن أحيانًا أن نميز إتجاهات نحو الإستعارة أو نحو تكوين كلمات جديدة مشتقة أو مركبة، ولكن ذلك لا يسمح لنا قط بأن نتنبأ بما يجب أن نتوقعه في حالة ما كما هو الأمر في الأصوات وفي الصيغ النحوية. ثم أنه كثيرًا ما يحدث أن تحظر العادات الإجتماعية إستخدام بعض الألفاظ في بعض الملابسات فتنتج عن ذلك تغيرات فجائية تستتبع رد فعل بعيد الأثر. ولقد تقدمنا تقدمًا كبيرًا عندما عرفنا كيف نقدر أطراد المقابلات الصوتية المسمى أطراد القوانين الصوتية وكيف نقدر الدور الذي تلعبه الإستعارة في تكوين المعجم. ولكنه من الواجب أن تتلاقى عدة ملابسات متميزة بعضها عن بعض تمام التميز حتى نستطيع أن نؤكد أن كلمة ما تعتبر إستمرارًا لكلمة أخرى ثبت وجودها من قبل.

فإن لم تتلاق تلك الملابسات العديدة إستحال أن ندلل على شيء. ومن الواجب في مثل هذه الأبحاث أن نحسب حسابًا لتاريخ الأشياء التي تعبر عنها الكلمات وحسابًا لتغير العادات الإجتماعية. فتلك مسائل لا ينكر أحد أهميتها وأن كنا قد بدأنا فقط نحسب لها الحساب الواجب. وعلم أصول الكلمات (étymologie) من بين كافة أبحاث علم اللسان أدقها وأقلها يقينًا ومن ثم كثر فيه عبث الهواة.

من هذه المبادئ ترى أن كل مجموعة من المقابلات المطردة بين عدة لغات تتطلب تنظيمًا لتلك المقابلات فنحدد مصدرها لنرى هل أتت عن تطورات مختلفة لإحدى تلك اللغات أم عن تطورات للغة أخرى معروفة أو مجهولة. والمنهج واحد سواء أكانت اللغة الأصلية التي تطورت عنها اللغات التي ندرسها معلومة، وهذه أندر الحالات أو غير معلومة. وعملنا في كل حالة هو وضع قواعد للمقابلات. أن النحو المقارن عبارة عن نظام للمقابلات. فالنحو المقارن للغات الأندواوربية نظام للمقابلات التي نلاحظها بين اللغات السنسكريتية والإيرانية والأرمنية والإغريقية واللاتينية والصقلبي إلخ... والنحو المقارن للغات الرومانية نظام المقابلات بين اللغات الإيطالية والفرنسية والإسبانية إلخ.. والفرق بين الحالتين هو إننا في المجموعة الثانية نضيف إلى نظام المقابلات بين اللغات الإيطالية والفرنسية والإسبانية إلخ.. نظامًا آخر للمقابلات بين تلك اللغات وبين اللغة اللاتينية التي هي أصل لها كلها. وأما في الحالة الأولى فإنه لما لم تكن اللغة الأصلية معروفة بأية وثيقة قديمة فإن هذه السلسلة الأخيرة من المقابلات لا تدخل في حسابنا.

إحذر الجزم

وعند فراغنا من معرفة المقابلات يبقى علينا أن نحدد الوقائع الحقيقية التي تغطيها تلك المقابلات. وهنا تعظم المشقة. فبين الصيغة المشتركة التي تشهد بها الوثائق أو لا تشهد وبين اللغة التي نقارنها بها نجد فروقًا متفاوتة العمق. والوقائع التي تفسر هذه الإختلافات متباينة الأنواع. والصيغ التي نضطر لتصورها وزجها بين الصيغ الثابتة بالوثائق تزداد رجحانًا كلما كانت الفروق أصغر وكانت الوقائع المنثورة على الطريق الذي سلكته تلك التغيرات أكثر عددًا. والصعوبة دائمًا هي أن نجدد سبب المقابلات. أكان ذلك بمحض الصدفة أم إنه يدل على وجود وحدة أصلية من أي نوع كانت، وذلك سواء أكنا نريد أن نعرف هل أن لغتين من اللغات تعتبران إستمرارًا للغة واحدة أقدم منهما أو أن الوقائع المتقابلة في لغتين ثابتتي القرابة إنما ترجع إلى وحدة الأصل المشتركة أو إلى نمو كل منهما نموًا مستقلاً أو إلى إستعارة إحدهما من الأخرى أو إستعارتيهما معًا من لغة ثالثة. وفي الحق أن هذه الصعوبة في علم اللسان كما هي في العلوم التاريخية الأخرى كثيرًا ما تكون مستحيلة الحل، والعالم الشريف هو ذلك الذي يعرف كيف يحذر الجزم.

ومن ثم يكون من الواجب إستخدام كل الوقائع الثابتة التي في متناولنا. ولقد ثمل بعض علماء اللسان بالقوة التي تمنحهم إياها وسائل النحو المقارن فجنحوا إلى إهمال جزء من الشواهد التي تحملها الوثائق القديمة مكتفين بالمقارنة ما إستطاعوا. ولكن الوقائع الدقيقة لا تلبث عندئذ أن تكذب في كثير من الأحيان نظرياتهم الطموحة التي تعجلوا

بناءها. فيجب على مؤرخ اللغات أن يكون في دقة وإحاطة أكثر فقهاء اللغة صرامة وصبرًا. فإذا أردنا مثلاً أن ندرس المقابلة بين **ch** الفرنسية في كلمة **chèvre** و**k** في الطليانية **kapra** والإسبانية ولغة البروفانس **cabra** إلخ... إستطعنا أن نجد مرحلة دقيقة في نطق القرون الوسطى **tchièvre**. ومن ذلك نستنتج أن ال **K** التي هي نقطة البدء في كل اللغات الرومانية قد أصبحت في الفرنسية **ch** بمرورها ب **tch** ولغة فرنسا الوسطى التي تطورت فيها **ka** إلى **tchè** ومن ثم **chè** محاطة بلغات لا تزال ال **k** موجودة فيها كما هو الحال في اللغات الغالية الرومانية في الجنوب ولغات نورماندیا وبكارديا في الشمال. وليس بإستطاعة من يجهل كل هذه الحقائق أن يجازف فيقترح نظرية تفسر تطور ال **k** في أول الكلمات اللاتينية التي أصبحت فرنسية. والمثل الأعلى في أمثال تلك الدراسة هو أن نعرف لغات كل المجموعات الإجتماعية التي تتكلم اللغات التي ندرسها. والخرائط اللغوية التي تخطط شبكات حلقاتها مختلفة الأحكام تبعًا للمسافات القائمة بين المواضع المدروسة تمكننا من أن نحدد على وجه متفاوت الدقه حدود الأماكن الموحدة اللغة **Isoglosses** بمعنى آخر تمكننا من أن نحدد مناطق إنتشار الخصائص المتعددة التي تميز لغات لسانٍ ما. وهكذا يستطيع المشتغل بالنحو المقارن بالجمع بين النتائج التي تعطيها الجغرافيا اللغوية وبين الوقائع التاريخية المستمدة من النصوص، يستطيع أن يصل إلى إنقاص عدد الصيغ التي لا بد له من إفتراضها لكي يتمكن من تصوير تاريخ التطورات اللغوية. ولقد إستطاعت الخرائط اللغوية بالفعل أن تجدد على اللسان التاريخي في عدة نقط.

ولكن لكي نستطيع أن نفترض صيغًا أكيدة وأن نستخدم على نحو صحيح الوقائع الخاصة التي نجدها في الوثائق القديمة كما نستخدم الشواهد التاريخية والمقارنات بين اللغات المختلفة، لكي نستطيع كل ذلك لا بد من أن تكون لنا نظرية عامة. يجب أن نكون قد حددنا الطريقة التي يمكن أن تتطور تبعًا لها الوقائع اللغوية. وهذا التحديد غير ممكن ما لم تكن لدينا قواعد للمقابلات العديدة، وذلك لأن عالم اللسان لا يستطيع أن يقوم بتجارب. فهو لا يملك أن يجعل اللغات تتغير. وكل ما يستطيعه هو أن يلاحظ التغيرات التي حدثت فعلاً. وعندما نملك مجموعة من الملاحظات المتميزة المستقلة في ميادين مختلفة وفي تواريخ متباينة نستطيع أن نكتفي بالنظر في الملابسات العامة التي تستخدم فيها اللغات صوتًا ما أو عامل صيغة ما لنستخلص من ذلك قواعد عامة الصحة وهذه القواعد لا تعبر إلا عن ممكنات، إذ أن مدلولها هو إنه إذا حدث تغيير ما لا بد أن يتم ذلك التغيير على نحو لا يعدوه إلى غيره. فال k مثلاً عرضة لأن تبلل، أي لأن يصحبها صوت صامت صغير يشبه ال I (تلك التي نجدها في الكلمة الفرنسية: Cinquième) وهذه ال k عرضة لأن تتطور إلى tch أو إلى: ts وال tch وال ts إلى ch و s ولكنه على العكس من ذلك لا يمكن أن تتطور ch أو s إلى k أو على الأقل لا يمكن أن يحدث هذا في ظروف عادية وعلى هذا النحو يمكن أن يوضع على لسان تاريخي عام يكون عبارة عن نظرية للممكنات.

الوقائع اللغوية نتيجة عدد من الملابسات

ومن هنا نلاحظ أن الوقائع اللغوية المحسوسة ليست أشياء بسيطة بل هي نتيجة لتضافر عدد كبير من الملابسات. وإليك مثلاً مختصرًا لن ننظر فيه إلا إلى الوقائع اللغوية البحتة.

لقد خلقت اللغة الفرنسية الشعبية أداة للإستفهام هي ti فنستطيع أن نقول: tu Viens - ti? وأصل هذه الأداة معروف وذلك لأنه تعميم للمقطع الختامي في جمل مثل Vient - il?. ولكي يمكن عزل ti كان من الواجب أولاً أن تصبح ال ti الختامية في صيغ الغائب لكل الأفعال صامتة مثل ال I في il الختامية وهذا تغيير صوتي، وكان من الواجب من جهة أخرى أن ال (I) i: الختامية في vient – il? تصبح غير مفهومة كضمير بحكم أن الضمير القديم قد أصبح مجرد أمارة على أن الفاعل يوضع دائمًا قبل الفعل ف «I» i في «I» vient i قد فقدت كل إستقلال لها ولم تعد إلا جزءًا من صيغة الفعل وهذا تغيير نحوي. ومن ثم لم يعد ل ti في i «I» vient – ? أو على الأصح في i «I»vient – i (l)? أي قيمة ذاتية وأصبح الطفل الذي يسمعها لا يرى فيها إلا مجرد علامة للإستفهام وإذا كانت I «I»vient – i (l)? هي صفة الإستفهام عن الغائب فإن: tu Vien (s) ti? هي صيغة الإستفهام عن المخاطب تبعًا لمبدأ الإحلال.

عندما نريد تحديد أسباب التغييرات اللغوية التي لا ترجع إلى الإستعارة (من لغة أخرى) يجب أن ندخل في إعتبارنا كل الممكنات العامة التي تحدثنا

عنها، ندخل الظروف الإجتماعية التي تكسب اللغة ثباتًا أو تسلبها إياه، وهي تلك الظروف التي تنتج جزئيًا عن الحوادث التاريخية. كما ندخل تغيير عدد من الأفراد يتفاوت قلة وكثرة للغتهم. وأخيرًا ندخل خصائص بنية اللغة التي تسمح لإحدى الممكنات العامة بالحدوث عندما يتفق أن تتضافر ظروف ما. ونحن لن نستطيع بغير تلك الملابسات المختلفة الأنواع أن نصل إلى وضع فروض راجحة عن أسباب التغيرات التي نلاحظها. وإلى اليوم لم نعثر على طريقة دقيقة تمكننا من تحقيق تلك الفروض. ومن ثم ظلت أسباب التغير في تاريخ اللغات من أقل الأبحاث تحديدًا. وسبب ذلك فرط التنوع في تلك الأسباب وإختلاف طبائعها مما يستحيل معه أن نحددها بل وأن نقدرها. ولقد حاول الكثيرون هذه الأبحاث ولكنهم لم يصلوا قط فيها إلى منهج. ولربما إستطاع علم اللسان العام بتدرجه نحو الكمال أن يسد على نحوٍ ما ذلك النقص.

مَايِيهُ

أستاذ في الكوليج دي فرانس

الفهرس